تداعيات
الأزمة المالية العالمية

تأليف

محمد حسن يوسف

تداعيات
الأزمة المالية العالمية

تأليف
محمد حسن يوسف

الناشر
دار العلا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

محرم ١٤٣٠ هـ - يناير ٢٠٠٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
لا يجوز النقل أو الاقتباس إلا بإذن خاص من المؤلف

دار العلا للنشر والتوزيع
موبايل ٠١٢٣٠٤٦٨٠٧

الفهرس

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: موجز تاريخي لتطور النظام الرأسمالي.....	٩
الفصل الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.....	٢٥
١- تهـــاوي الإطـــار النظـــري و الفلـــسفي للرأسمالية العالمية.	٢٦
٢- عـــدم فعالـــية النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي.	٤٢
٣- تغيير سياسات التنمية المتبعة.	٥٢
٤- إعـــادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق.	٦٤
٥- إفـــساح المجال للاعبين جدد لتحديد معالم الاقتصاد العالمي.	٨٦
المراجع	٩١

مقدمة

اتسع نطاق الأزمة المالية الحالية لتصل إلى آفاق واسعة للغاية لم يكـــن ليتخـــيل أحد أن تصل إليه، فكانت أشبه بقطع الدومينو التي ما إن سقطت إحداها حتى تهاوت بقية القطع على التوالي dominoes falling.

وقد شهد العالم منذ تطبيقه للنظام الرأسمالي عدة أزمات متواترة، لـــذا يمكن القول أن الأزمات – وليس الاستقرار – هي السمة الأساسية التي تميز هذا النظام. والمتابع للأزمات التي مرت بالنظام العالمي خلال فتـــرة الأربعـــين عاما الماضية، يرصد عددا كبيرا من الأزمات، يمكن حصرها على النحو التالي:

- **انهـــيار نظـــام أســـعار الصرف الثابتة في ١٥ أغسطس من عام ١٩٧١:** فقـــد انهار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة بعد انخفاض كبير في احتياطي الذهب الأمريكي وزيادة كبيرة في إقبال الأجانب على الدولار الأمريكي. وانهار بذلك الأساس الذي قام عليه النظام الأصلي لنظام بريتون وودز.
- **أزمـــة الـــنفط الأولى في عام ١٩٧٣:** حيث أصبحت منظمة أوبك تتحكم بشكل كامل في أسعار النفط، مما رفع الأسعار من نحو ٢,٥٠ دولار للبرميل في يناير ١٩٧٣ إلى ١١,٥٠ دولار بحلول ١٩٧٤.
- أزمـــة **النفط الثانية في عام ١٩٧٩:** فمع قيام الثورة الإسلامية في إيران، زادت بشدة أسعار النفط العالمية.
- **الكساد العالمي في عام ١٩٨٠:** حيث تسبب الكساد العالمي وترشيد استهلاك الوقود في الحد من الطلب العالمي على النفط.
- أزمة **المديونية العالمية في عام ١٩٨٢.**

- **انهيار بورصة نيويورك في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧:** حيث تسبب العجز التجاري الأمريكي في حدوث انخفاض قياسي في سوق وول ستريت. وأعقب ذلك حدوث كارثة يوم الاثنين الأسود في العام نفسه: حيث انهارت البورصات في آسيا وأوربا بعد تأثرها من جراء الأزمة في نيويورك.
- **الأزمة المصرفية في اليابان في عام ١٩٨٩.**
- **الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧:** حيث فقدت أسواق العملات الآسيوية ثقتها فيما أطلق عليها "اقتصادات النمور". كانت الدول الأكثر تضررا هي تايلاند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا.
- أزمة **روسيا في عام ١٩٩٨:** حيث تراجعت البورصات وأسواق السندات ثم أعقب ذلك خفض قيمة الروبل.
- في عام ١٩٩٨، تكبدت مؤسسة Long-term Capital Management (LTCM) التي تدير صندوقا للتحوط وتتعامل في محافظ مالية في حدود ٢٠٠ مليار دولار أمريكي – تكبدت خسائر هائلة وأصبحت على حافة الإفلاس نتيجة عجز الحكومة الروسية عن سداد قيمة السندات.
- **فقاعة الانترنت في عام ٢٠٠٠:** حيث ارتفعت أسهم شركات التكنولوجيا والانترنت الجديدة (أنرون ودوت كوم) لأعلى مستوى عام ١٩٩٩ ولكنها سرعان ما انهارت.
- شهد عام ٢٠٠٧ حدوث اضطرابات في الرهن العقاري والقروض العالية المخاطر بالولايات المتحدة ومعاناة الكثير من البنوك الأمريكية الكبرى. ثم نتج عن تزايد مصادرة المنازل التي تعثر أصحابها في سداد قروضها ركود بالأسواق المالية العالمية، وتهدد

الآن بحـــدوث كـــساد. وامـــتد بذلك نطاق تلك الأزمة لتصبح أزمة عالمية، تضرب الاقتصاد العالمي كله.

وهكذا يمكن القول بأن الأزمة الحالية للنظام الرأسمالي هي مجرد أزمة من أزمات النظام، وليست بأي حال من الأحوال تمثل نهاية للنظام أو استبداله بنظام آخر.

وينقـــسم هذا الكتاب إلى فصلين، نتناول في الفصل الأول شرح طبيعة تطور النظام الرأسمالي. ويشكل هذا الفصل أساسا لفهم طبيعة ما يجـــري من أحداث حالية بسبب الأزمة المالية العالمية. ثم نستشرف في الفصل الثاني أهم التداعيات المحتملة على النظام الاقتصادي العالمي من جراء الأزمة المالية الحالية.

وأخيرا فإذا كان هناك من شكر فيجب توجيهه لأستاذي الفاضل / **عمـــرو الجارحـــي**، نائـــب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ببنك الاستثمار القومي، الذي أفسح لي المجال وأتاح لي الفرصة كاملة لبحث هـــذا الموضـــوع وتقصيه لكي يخرج بهذا الشكل، الذي أتمنى أن يكون لائقا.

والله من وراء القصد،،،

محمد حسن يوسف
mohd-youssef@aucegypt.edu
أول يناير ٢٠٠٩م

الفصل الأول

موجز تاريخي لتطور النظام الرأسمالي

إن المتتبع لتطور الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية بصفة عامـــة يعـــرف جيدا أن للأفكار سوق خاص بها، كما أن لكل سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات سوق خاص بها، فقد تروج فكرة ما في فترة معيـــنة، فيزداد إقبال الحكومات على تبنيها وإقبال الشعوب على تنفيذها، ثـــم ما تلبث أن تصاب هذه الفكرة بالركود، فتتعرض للاندثار والموت، لـــتأخذ الـــراية بـــدلا منها فكرة أخرى جديدة، وهكذا. هذا هو ما أكدته أحداث الأزمة المالية الدامية التي تمر بها دول العالم الآن.

لقـــد اعتمد الفكر الاقتصادي الغربي على النظام الرأسمالي، أي نظـــام الاقتـــصاد الحـــر. ويتخذ هذا النظام من "الليبرالية" قاعدة فلسفية يـــنطلق منها لتبرير جميع تصرفاته. ثم زاد من غلوه في الاعتماد على هـــذه القاعدة، لتتحول إلى ما عُرف باسم "الليبرالية الجديدة"، حتى حدثت هذه الأزمة الكارثة التي نشهدها الآن.

إن ما نشهده الآن هو مرحلة الكساد السريع التي تأتي في أعقاب ثلاثـــين عامـــا من صعود أفكار تيار المحافظين التي بدأت دعائمها في الاســـتقرار بـــدءا من ١٩٧٩ – ١٩٨٠، فيما عُرف بالحقبة التاتشرية – الـــريجانية (نـــسبة إلى مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ورونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة السابق).

لقد نُقل عن جون مينارد كينز قوله: "حينما تتغير الحقائق، فإنني أغيـــر من رأيي. فماذا تفعل أنت؟". لقد كانت المبالغة في حجم الخوف الـــسائد مـــن الانهـــيار الحالي في الأسواق المالية الذي ترتب عليه دفع سلوك المتعاملين في البورصات في الاتجاه المعاكس، بنفس حجم الطمع الـــذي سيطر على التعاملات المالية خلال الفترة السابقة مباشرة. ولكن أدى هـــذا الرعب الذي ساد الأسواق المالية العالمية إلى حدوث كارثة. وإذا مـــا أردنـــا التخفيف من حدة تلك الأزمة، أو على الأقل عدم زيادة آثارها، فيجب أن يتوقف ذلك الشعور السائد في الحال.

ومـمـــا لاشـــك فيه أن الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم الرأســـمالي مؤخرا قد فرضت الكثير من التساؤلات حول مستقبل النظام الرأســـمالي العالمـــي، وأنعـــشت آمـــال الكثيـــر من الاقتصاديين ذوي الاتجاهـــات المخالفة، وعلى رأسهم التيار الاشتراكي، وأخذ الجميع يعد العدة تحسبا لما بعد السقوط.

علـــى أن المـــتأمل فـــي المشهد الدائر الآن يعرف أن ما أصاب النظام الرأسمالي هو مجرد مرحلة من مراحل الانتكاسات التي يُمنى بها الـــنظام، والتي ما تلبث أن تزول ويتعافى منها النظام بدخوله في مرحلة أخرى من مراحل تطوره. وتكشف مراجعة تاريخ هذا النظام وما مر به من أزمات وكيف تكيف معها واستفاد منها عن صحة ذلك.

ومما لا شك فيه أنه قد تخلف عن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر ٢٠٠٨ عدة آثار بالغة يُعتقد أنها ستترك بصمات واضحة على جميع دول العالم، وأنها ستلقي بظلال كثيفة على كيان الاقتصاد العالمي ومراكز القوى فيه. على أنه قبل البدء في توضيح حقيقة ما حدث أو دراسة آثاره، فلابد لنا أولا من فهم الإطار النظري للنظم الاقتصادية التي سادت خلال الفترة من القرن الثامن عشر وما لحق بها من تطورات تاريخية، حتى يمكننا وضع الأزمة المالية العالمية وما لحق بها من تطورات في نصابها الصحيح.

ففي المراحل الأولى للرأسمالية، والتي كانت تُعرف بمرحلة الرأسمالية المركنتيلية[1] mercantilism (أو الرأسمالية التجارية)، وهي المرحلة التي سادت في أعقاب الكشوف الجغرافية الكبيرة، استطاعت الدول الرأسمالية الكبرى في ذلك الوقت تحقيق تراكم رأسمالي ضخم بسبب التجارة مع المستعمرات الجديدة.

ثم حلت مرحلة الرأسمالية الصناعية، وهي المرحلة التي تلت الرأسمالية التجارية، واستغلت التراكم الرأسمالي الضخم المتحقق في إحداث الثورة الصناعية. وتمتاز هذه الفترة من الرأسمالية بأن التراكم الرأسمالي المتحقق كان حقيقيا، بمعنى أن النقود كان لها قيم محددة من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وهي بالتالي كانت مقياسا حقيقيا يعبر عن قيم عينية موجودة بالفعل، وقابلة للتداول. فقد كانت تلك النقود

---

1 المركنتيلية هي مذهب اقتصادي ساد خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، يرى أن من مصلحة أية دولة أن تعمل دائما على تحقيق فائض في صادراتها على وارداتها، بحيث يكون الرصيد المتحقق في صورة فضة أو ذهب.

مرتبطة بقاعدة هامة هي "قاعدة الذهب". وفي ظل التطبيق الكامل لقاعدة الـــذهب، كانت وحدة النقد تتكون من وزن ثابت من الذهب بدرجة نقاوة عالية. وهكذا يكون سعر الذهب – بالنظر إلى العملة القومية – ثابتا، كما تكـــون هناك حرية كاملة في بيع وشراء الذهب، وكذلك في استيراده أو تصديره.

فـــي تلك الفترة، ترك لنا الاقتصادي الاسكتلندي الكبير آدم سميث نظريته عن الحرية الاقتصادية وضرورة ترك الأسواق لكي تعمل تلقائيا مـــن خلال اليد الخفية الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها إذا ما حدثت أية أزمـــات، من خلال كتابه الشهير المعروف اختصارا باسم "ثروة الأمم"[٢] The Wealth of Nations الذي ظهر في عام ١٧٧٦. وقامت دعائم هذا الـــنظام علـــى فكرة ترك الأمور على أعنتها لكي تضبط الأسواق نفسها بنفـــسها، وعدم تدخل الدولة على الإطلاق في النشاط الاقتصادي. ومن هـــنا سادت سياسة الحرية الاقتصادية (أو الليبرالية) التي تقوم على مبدأ "دعـــه يعمل، دعه يمر" laissez faire, laissez passer، وازدهر مفهوم الـــيد الخفية invisible hand أو "الجهاز التلقائي" الذي يصحح آلية عمل الاقتـــصاد تلقائـــيا ويؤدي إلى حدوث التوازن وإلى القضاء على البطالة (مـــن خـــلال انخفاض الأجور، ثم زيادة طلب المنتجين على العمال ... وهكذا).

---

2 Smith, Adam. (1976). An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. New Indianapolis: Liberty Fund.

وظلت هذه الأفكار مسيطرة تقريبا على المناخ الاقتصادي السائد في هذا الوقت، غير أنها لم تحظ بإجماع الاقتصاديين، حيث خرج عليها كارل ماركس بكتابه الشهير "رأس المال"[3] Das Capital. وقد بسط ماركس في الكتاب نظريته عن الاشتراكية التي تتطور إلى الشيوعية، وفقا لقوانين التطور التاريخي العام. وقامت نظرية ماركس على تحليل علمي مفاده أن النظام الرأسمالي لابد أن ينتهي به الأمر إلى الفناء، لأن منطق هذا النظام يؤدي إلى وجود قوى وعوامل متناقضة تعمل داخله، ويؤدي تناقضها إلى القضاء عليه في النهاية، لينتهي الأمر بقيام الاشتراكية. وفي ظل النظام الاشتراكي – الذي يتحول فيما بعد إلى نظام شيوعي – يكون للدولة الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي وفي إدارة الحياة الاقتصادية، ويتم تقييد عمل الأسواق إلى أدنى حد ممكن.

وظلت أفكار ماركس مجرد آراء نظرية، لم يثبتها الواقع، إلى أن قامت الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩١٧، ليتولى لينين مقاليد الحكم ويبدأ في تطبيق آراء ماركس عن الاشتراكية. وبدأ صراع فكري طويل الأمد بين المعسكرين: الرأسمالي الذي يدعمه أفكار آدم سميث، والاشتراكي الذي يقوم على أفكار كارل ماركس، إلى أن حدثت أزمة الكساد الكبير Great Depression في عام ١٩٢٩. واعتقد الجميع أن الأمر قد حُسم لصالح المعسكر الاشتراكي، وأن الرأسمالية قد وصلت لنهايتها، وأصبح أمر إعلان وفاتها وشيكا على الأبواب.

---

3 ماركس، كارل. (١٩٨٧). **رأس المال**. موسكو: دار التقدم.

فـــي ذلـــك الوقت، ظهر فكر جون مينارد كينز، الذي كان بمثابة قـــارب الـــنجاة لهذا النظام الرأسمالي، والذي كان مقتضاه إمكان تدخل الدولة في عمل السوق لإعادة التوازن، ولكن تم التردد كثيرا قبل قبولها والعمـــل بهـــا. ثم كان اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية بمثابة كتابة تـــاريخ المـــيلاد الجديد للرأسمالية، بسبب ما نجم عن ذلك من صفقات للأســـلحة وتدوير مصانع المعدات الحربية، وما تلا ذلك من تدفق الحياة في شرايين النظام الاقتصادي بأكمله.

وبعـــد ذلك ظهرت فكرة دولة الرفاه welfare state، وهي الدولة التـــي تـــتعهد بـــضمان حدٍ أدنى على الأقل من مستوى المعيشة لأفراد شعبها، بما في ذلك الإسكان والتعليم والخدمات الصحية. ويتمتع الأفراد في ظل دولة الرفاه بالمساواة، وكذلك بالكفاءة، حيث إن عدم قيام الدولة بذلك سيؤدي لظهور الخارجيات externalities، وذلك في صورة انتشار الجرائم وتدني الصحة العامة والفشل في توفير فرص العمل.

ظـــل هـــذا الفكر مسيطرا حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات تقريبا من القرن الماضي، إلى أن سادت من جديد أفكار مدرسة شيكاغو Chicago School، وهـــي مجمـــوعة مـــن الاقتصاديين الذين يقومون بالـــتدريس في جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، الذي كان يـــؤمن بإرجاع جميع التصرفات الاقتصادية إلى المصلحة الذاتية، وإلى مـــزايا الأسواق الحرة، وإلى الأضرار التي يمكن أن تنتج عن محاولات الدولـــة للـــتدخل في الاقتصاد، وأهمية استخدام عرض النقود في تحديد حجـــم التـــضخم. وهكـــذا ظهر إلى الوجود ما يعرف باتجاه "الليبرالية

الجديـــدة" التـــي حلـــت محل الفكر الليبرالي السائد قبل أزمة الثلاثينات، والتـــي زاد مـــن غلوائها وتشددها في تطبيق تعاليم الأصولية الرأسمالية الانهـــيار الـــذي حـــدث للاتحاد السوفيتي وما يمثله من فكر اشتراكي، فأصـــبحت الـــسيادة المطلقة للأفكار الرأسمالية المتشددة، إلى أن وقعت الواقعة وحدثت الأزمة المالية العالمية التي تخنق الاقتصاد العالمي الآن.

إن ما يعاني منه النظام الاقتصادي العالمي الآن ليس أزمة سيولة تتطلب ضخ كل تلك الأموال التي قامت معظم الدول الرأسمالية بتدبيرها لإنعـــاش الـــنظام المالـــي العالمـــي. بـــل قد يكون ما يعاني منه النظام الاقتـــصادي العالمي بالفعل هو عدم وجود نظرية اقتصادية تفسر سبب حدوث هذا "التسونامي" المالي، وما هي النتائج التي سوف تترتب عليه. فعلـــى مدار الثلاثين عاما الماضية، كرس الاقتصاديون طاقاتهم الفكرية لإثـــبات اســـتحالة حدوث تلك الكوارث. وكانوا يقولون بأن نظام السوق كفـــيل بإعـــادة أي اختلال – لو حدث – إلى نصابه الصحيح. كما كانوا يـــستبعدون بالطبع الطمع أو الجهل أو القلق أو سوء التقدير أو العوامل السياسية من حساباتهم.

ولـــذلك فـــإن النظرية الاقتصادية التي كانت مسيطرة على فكر التـــيار الاقتصادي المهيمن على الاقتصاد العالمي ليس لديها أي تفسير عـــن الـــسبب وراء ســـير الأمور بهذا السوء. ولكي نفهم لماذا أصيبت الأسواق بتلك الأعاصير المدمرة، فعلينا الرجوع إلى جون مينارد كينز.

لـــم يندهش هذا الاقتصادي البريطاني من الانهيار المالي العظيم الـــذي حـــدث فـــي عصره لأنه كان على قناعة بأن هذا هو بالضبط ما

سوف يؤدي إليه غياب الرقابة عن الأسواق. وكان فكر "الاقتصاد الجديد"، حسبما كان يشار إلى الاقتصاد الكينزي في الولايات المتحدة، والذي سرعان ما أصبح يشار إليه بالفكر "الاقتصادي القديم" فيما بعد انقشاع الأزمة – يهدف لمنع حدوث تلك الانهيارات. وكان هذا الفكر يوجب على الحكومات أن تقوم بالتنويع فيما بين الضرائب والإنفاق العام لتعويض أي ميل للتضخم بالارتفاع أو للإنتاجية بالانخفاض. وعلى مدار ٤٥ عاما تقريبا، قامت الحكومات بعمل ذلك، ونجحت في تلافي حدوث أي أزمات كبيرة. ثم جاءت لحظة التغيير بعد ذلك. فقد سيطر على العالم تيار آخر فيما عُرف بتيار المحافظين، الذين كانت لهم آراء مختلفة تماما عما سبق.

فقد ظلت الرأسمالية تسير على نفس أفكار كينز، إلى أن اعتلى التيار المحافظ سُدة الحكم في أكبر دولتين رأسماليتين، وهو التيار الذي أراد أن يعود بالرأسمالية إلى نقاوتها السابقة، ويعيد أفكار آدم سميث مرة أخرى عن ضرورة ترك الأسواق تصحح نفسها تلقائيا، وذلك بإطلاق "اليد الخفية" فيها، واقتصار دور الدولة على مجرد توفير خدمات الأمن والعدالة وحسب، وانسحابها من النظام الاقتصادي تماما.

فمنذ فترة قليلة كان التيار الفكري السائد هو التيار الموالي لمزيد من الحرية والليبرالية في الحياة والأسواق، وكان يشيد دائما بالطابع الساحر الذي يغلب على أداء الأسواق المالية، وكان هذا التيار الفكري يصم كل من ينادي بالتدخل في شئون الاقتصاد بالغباء الشديد. وهذا هو مضمون التساؤل: "لماذا نرغب في منع نحل التلقيح من التواجد في

سـوق وول سـتريت"، الـذي كان يطرحه آلان جرينسبان، رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي السابق خلال الفترة ١٩٨٧ – ٢٠٠٦.

ويعتبـر آلان جرينـسبان من الشخصيات الاقتصادية العريقة في الـتاريخ الأمريكي، لدرجة أن السيناتور جون ماكين[4] كان قد اقترح من قـبل أن يكون مسئولا عن لجنة لإصلاح النظام الضريبي في الولايات المـتحدة. ولكن بعد الأحداث العاصفة التي شهدتها أسواق المال العالمية علـى مـدار الفترة القليلة الماضية، تعرضت شعبية جرينسبان للتدهور الشديد.

ودائمـا ما تتمخض الأزمات الشديدة التي تصيب الأسواق المالية عـن انهيار الأيديولوجيات السائدة التي كانت مصاحبة للأسواق في فترة الرواج السابقة عليها. ويمكن إرجاع الأزمة المالية الحالية إلى ثلاثة من الأفكار المحورية التي قامت عليها الحقبة التاتشرية – الريجانية، وهي:

- تدعيم فكرة تملك المنازل بين المواطنين.
- عدم التدخل الحكومي لتنظيم الأمور المالية.
- الإيمان المطلق بالأسواق وقدرتها على إدارة الحياة الاقتصادية.

فكـل مـن هذه الأفكار الثلاثة لعب دورا كبيرا في خدمة النظام الرأسـمالي لأكثـر من ثلاثين عاما، بما في ذلك زيادة الرخاء وترسيخ الحرية. ولكن هذه الأفكار الثلاثة – مجتمعة – تسببت في حدوث كارثة، هي التي نعاني من آثارها في الوقت الراهن.

---

4 المرشـح لرئاسة الجمهورية عن الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨.

فقد أدت أزمة الرهونات العقارية الممنوحة للمقترضين ذوي الدخول المنخفضة بأسعار فائدة أعلى من سعر الخصم، والتي تعتبر بمثابة الشرارة التي انطلقت منها الأزمة المالية الحالية، أدت إلى إطلاق أحلام تملك المنازل لطبقة من الأفراد لم يكن بقدرتها تحمل الأعباء المالية التي ترتبت على المبالغ التي اقترضوها. وفي إبريل ٢٠٠٥ أخذ آلان جرينسبان يطري بالثناء على نظام الرهونات العقارية بسبب مساعدته في زيادة حجم ملكية البيوت، ووصف هذا النظام بأنه "يمثل رد فعل السوق الذي دفع بصناعة الخدمات المالية لتحقيق أكبر مكانة لها في تاريخ البلاد".

وفي ذلك الوقت، تم السماح للمسئولين عن البنوك الاستثمارية – الذين كانوا في موقع الصدارة أثناء الثورة التاتشرية – الريجانية – بدخول بنوكهم إلى هذا السوق الجديد، بل والتوسع فيه، وذلك لأنه كان لدى السياسيين والمسئولين عن التدخل الحكومي اعتقادا جازما بالقوى السحرية للأسواق وقدرتها الذاتية على حل أية أزمة قد تنتج.

وحدث نفس الشيء من سوء التقدير إزاء الأفكار الرئيسية الأخرى التي سادت في الفترة التاتشرية – الريجانية، مثل دعم الأفكار الخاصة بكل من الخصخصة، والتشكك في النظرية التي تُرجع التطورات الثقافية والفكرية للأفراد والجماعات إلى العوامل البيئية وليس الوراثية، وترسيخ الديمقراطية.

فحينما كانت تاتشر وأنصارها يناقشون فكرة الخصخصة لأول مرة، قوبلت هذه الفكرة بالسخرية الشديدة، ووُصفت بأنها حلم غير قابل

للتحقيق. ولكن النجاحات الأولى التي تحققت في بريطانيا بعد خصخصة شـــركات الطيـــران والاتصالات وفرت شعبية طاغية لهذه الفكرة بدأت تكتسح العالم بأسره. وهذا هو ما دفع القائمين على سياسات الخصخصة فـــي ذلـــك الـــوقت في بريطانيا إلى المضي قدما بطرق الموضوعات الـــشائكة، مـــثل خصخـــصة سكك حديد بريطانيا. ولكن أدى الفشل في إحراز النجاح في هذا الأمر إلى حدوث بعض القلاقل الاجتماعية.

وبطـــريقة مماثلة، فحين بدأت حقبة المحافظين، كانت الاشتباكات العـــسكرية الأجنبية بمثابة "فكرة قديمة" في نفوس الغربيين. ولكن أدت الحـــرب الخاطفـــة التي شنتها بريطانيا على جزر فوكلاند، وكذلك قيام الولايات المتحدة بغزو جرينادا، أدتا إلى تغيير هذه الفكرة. ولذلك أصبح مألوفا أن تشهد حقبة التسعينات من القرن الماضي سلسلة من الصراعات العسكرية، مثل حرب الخليج الأولى، وحرب البوسنة، وحرب كوسوفو، وهـــو الأمر الذي أدى لعدم تحرج القادة السياسيين في كل من الولايات المـــتحدة وبريطانيا من استخدام القوة العسكرية كحل سهل في إدارة ما يروق لهم من أمور. ولكن ما نجم من أهوال ترتبت على غزو أفغانستان ومن بعدها العراق، وما أصاب الجنود المشاركين في هاتين الحربين من رعـــب لـــم تُزل آثاره بعد حتى الآن، سوف يعيد التفكير بشأن استخدام القوة العسكرية باعتباره أسهل الحلول إلى الاتجاه العكسي ثانية.

كما مرت فكرة ترسيخ الديمقراطية بنفس الدورة من الرواج إلى الكـــساد. فقد كان يُشار إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ على أنه الإثبات الكامل لنجاح الفكر اليميني وهيمنته على العالم، والذي يرى

أن جميع الشعوب تستحق بالفعل نظم ديمقراطية يسود فيها حرية السوق. وازدادت بـــذلك قـــناعة المنادين بعولمة الديمقراطية في صحة آرائهم. ولكن للأسف تحولت سياسة توفير الدعم الأخلاقي للدول التي انشقت عن فلـــك الاتحاد السوفيتي في قارة أوربا في الثمانينات من القرن الماضي، تحولت إلى سياسة تصدير الديمقراطية بالقوة العسكرية إلى دول الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٣.

وتكمن الجذور الأيديولوجية للأفكار التي سادت حقبة المحافظين فـــي أنهـــا كانت بمثابة رد الفعل على الإجماع الذي كان سائدا قبل ذلك تجـــاه الأفكار الكينزية. ولكن بعد تأرجح الدورة الفكرية بصورة حاسمة الآن وانقلابهـــا على الأفكار اليمينية للحقبة التاتشرية – الريجانية، فمن المـــتوقع لها أن تسير في الاتجاه العكسي. ولذا فلم يكن غريبا أن نسمع تطايـــر بعـــض الأفكـــار، مـــثل ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، أو وجوب تأميم بعض البنوك، أو ضرورة العمل بسياسات وســـطية، وذلـــك في غمار البحث عن حل لتلك الأزمة الجامحة الآخذة بعنق الاقتصاد العالمي الآن.

وتـــزامن مع ذلك انتشار أفكار "ميلتون فريدمان"، لتسود مرحلة أخـــرى مـــن الرأسمالية، فيما عرفت باسم "الرأسمالية النقدية"، يتم فيها الفـــصل التعسفي فيما بين الاقتصاد الحقيقي أو العيني وما بين النقود. ثم تـــزداد ضـــراوة هـــذا الاتجاه الذي يفصل بين الاقتصاد العيني والنقدي بزيادة حدة التعاملات في البورصات العالمية، وزيادة استخدام المشتقات

المالـــية، وخلق أنواع لا حصر من هذه المشتقات وضخها في الأسواق المالية بغير حساب.

وتتـــشابه هـــذه الأزمـــة الحالية في أوجه كثيرة مع أزمة الكساد الكبير، بل تفوقها في حدتها. ولذا كانت سرعة استجابة النظام الدولي في تعاطـــيه لحل الأزمة. فقد تعلموا الدرس جيدا من التباطؤ الشديد الذي تم تناول به الأزمة في الثلاثينات من القرن الماضي.

والمتتـــبع لتطورات الأزمة الحالية يكتشف أنها كانت متوقعة منذ عامـــين علـــى الأقـــل. فمنذ منتصف عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، والخبراء يحـــذرون مـــن مغـــبة حدوث تلك الأزمة، التي كانت أعراضها ظاهرة وبادية للعيان. ويبدو ذلك جليا لمن يطالع تقارير صندوق النقد الدولي أو بـــنك التـــسويات الدولية خلال العامين الماضيين. ولكن للأسف لم يؤخذ كلامهـــم مأخذ الجد، بل وكانت السخرية من توقعاتهم هي النبرة السائدة لمن بيدهم دفة الأمور في العالم الرأسمالي.

على أن فشل النظام المؤسسي القائم في التعامل مع الأزمة الحالية يفـــرض ضرورة تغيير هذا النظام أو إصلاح الأيديولوجية القائم عليها، والتي يتصرف من خلالها. فمنذ اندلاع الأزمة المالية منذ منتصف شهر ســـبتمبر ٢٠٠٨ وحتـــى الآن لـــم نسمع لأي من صندوق النقد أو البنك الدوليـــين أي صـــوت لإبداء النصح في كيفية الخروج من هذه الأزمة. وهذا ما يعني:

- إمـــا عـــدم صلاحية النظام المالي العالمي القائم في علاج الأزمات المتفاقمة التي يعاني منها وتصيبه بالتصدع.
- وإمـــا عـــدم ثقة الدول المتقدمة الكبيرة في الحلول التي يوفرها هذا النظام مما جعلها تقوم بهذا الأمر بنفسها.
- وإمـــا خـــروج المـــبالغ الـــضخمة التي ضختها الدول الكبرى في مؤسساتها المالية عن نطاق قدرات هاتين المؤسستين.

وكـــل هذا يفرض على النظام الاقتصادي العالمي ضرورة إعادة التفكيـــر فـــي إعـــادة هـــيكلة نفسه من جديد، وإعادة التفكير في شكل المؤسسات التي تأخذ على عاتقها قيادته في المستقبل.

وفـــي الواقع، فإن عدم قدرة النظام المؤسسي القائم على التحرك لمـــواجهة الأزمة الطارئة يأتي من طبيعة الدور المحدد لكل مؤسسة من مؤســـساته. فمن المعلوم أن هيكل البنك الدولي ومؤسساته منوط به دفع عملـــية التنمية في الدول الأعضاء، في حين أن الدور المرسوم لصندوق الـــنقد الدولـــي هـــو تحقيق الاستقرار في العملات بالإضافة إلى إحداث التوازنات على المستوى الكلي. وعلى ذلك فإن ما يحتاجه العالم الآن هو إيجـــاد مؤســـسة يكـــون من شأنها تنظيم أسواق التمويل للقطاع الخاص private financial market علـــى مستوى العالم، وبحيث تهدف لإحكام الـــرقابة علـــى الاتجاهات الخاصة بعولمة التمويل على النطاق الدولي international globalization of finance.

إن الـــباب الآن مفـــتوحا أمام الجميع لكي يدلي بدلوه في صياغة الـــشكل الجديـــد لما سيكون عليه النظام المالي العالمي ومؤسساته خلال الفتـــرة القادمـــة. كما أن الفترة القادمة ستشهد سيادة أفكار التيار الأقوى والأغنـــى الـــذي يستطيع فرض رأيه على النظام العالمي. وهذه فرصة ســـانحة للـــدول النامية، وبصفة أخص للدول العربية والإسلامية، لكي يكـــون لهـــا دور مؤثر إذا توحدت جهودها وكلمتها، وكلنا أمل في أن تستطيع تحقيق ذلك.

الفصل الثاني
تداعيات الأزمة

بالـــرغم مـــن كثرة الأزمات التي مُني بها النظام الرأسمالي منذ نشأته وحتى الآن،[5] إلا أن الأزمة المالية الحالية تعد هي الأعنف، والتي يتوقع أن تترك بصمات واضحة على جميع دول العالم، بل وعلى هيكل النظام الاقتصادي العالمي ذاته.[6]

ولـــذا يمكنـــنا بحث خمسة تداعيات أساسية سوف تترك بصماتها على الاقتصاد العالمي، هي:

١- تهاوي الإطار النظري والفلسفي للرأسمالية العالمية.
٢- عدم فعالية النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي.
٣- تغيير سياسات التنمية المتبعة.
٤- إعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق.
٥- إفساح المجال للاعبين جدد لتحديد معالم الاقتصاد العالمي.

---

5 انظـــر إلى كم الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن فـــي المقدمة، ص: ٩. ويرى بعض الاقتصاديين أن الأزمات الاقتصادية هي سمة أساســـية كامـــنة فـــي بنيان النظام الرأسمالي، فلا يمكن أن يهرب من حدوثها. وقد أحـــصت دراســـة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي نحو ١٢٤ أزمة مصرفية حـــادة واجهـــت دول العالم المختلفة خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٧ – راجع ذلك في:
Leavens, L. & F. Valencia. (2008). Systemic Banking Crises: A New Database. IMF WP 08/224. Washington, DC: IMF.

6 لمعرفة الأسباب التي تجعل هذه الأزمة الحالية ذات طبيعة مختلفة عن بقية الأزمات الـــسابقة، انظـــر: نزيـــرة الأفندي. (٢٠٠٨). الأزمات المالية: رؤية مقارنة. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، يناير. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

ونستعرض فيما يلي كل من هذه التداعيات بشيء من التفصيل:

اولا: تهاوي الإطار النظري والفلسفي للرأسمالية العالمية:[7]

لـــيس هناك من شك في أن الرأسمالية تواجه اليوم مأزقا أخلاقيا كبيـــرا، ذلك أن قادة الفكر الاقتصادي الذين يمسكون بمقاليد الأمور في الاقتصاد العالمي والذين كانوا دائما ما ينصحون بإتباع وصفات متشددة تنـــبع من تعاليم الأصولية الرأسمالية في أية كبيرة أو صغيرة ... هؤلاء القادة هم أنفسهم الذين كانوا أول من يتخلى عن هذه الأفكار، بل ويطبق عكسها حينما عصفت الأزمة المالية العالمية باقتصادات بلادهم.

والمـــتأمل في تاريخ الفكر الاقتصادي، يعرف أن هذه ليست هي المـــرة الأولى التي يقوم أتباع الرأسمالية باتخاذ هذا النهج عند معالجتهم للمشكلات التي يواجهونها. فحينما حدث الكساد الكبير في الثلاثينات من القـــرن الماضـــي وعـــصف باقتصادات أعتى الدول الرأسمالية في ذلك الـــوقت، كـــان الحـــل الذي نادى به الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز هو قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي لإعادة الأمور إلى نصابها.[8]

---

7 يعـــتمد هـــذا الجـــزء تماما على مقال للمؤلف بعنوان: " المأزق الحالي للرأسمالية العالمـــية وتهاوي الإطار النظري لها "، منشور في مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم: ٢٠٨١، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤.

8 بالطـــبع تعـــد هذه الفكرة غريبة على النظام الرأسمالي، إذ إن فلسفة هذا النظام هي ترك الأمور على أعنتها لكي تصحح نفسها بنفسها، فكيف يكون الحل لخروج النظام الرأســـمالي من عثرته هو تطبيق نقيض ما ينادي به؟ ولذا فقد انتظرت هذه الأفكار وقتا طويلا قبل تطبيقها تحت ضغوط وطأة أزمة الكساد الكبير آنذاك. راجع الفصل الأول، ص: ٩.

ففـــي كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "[9] الذي ظهـــر إلـــى الوجود في عام ١٩٣٦ أوضح كينز أن الكارثة التي تواجه الـــولايات المـــتحدة والعـــالم الغربـــي في الواقع ليست إلا نتيجة لنقص الاســـتثمار الـــذي تقوم به المشروعات الخاصة. ولذا فقد اقترح علاجا منطقيا للغاية – من وجهة نظره – يتمثل في ضرورة قيام الحكومة بسد هذا النقص الذي ليس بقدرة المشروعات الخاصة القيام به.

علـــى أن هـــذه الفكـــرة لم يستسغها اقتصادي آخر، هو جوزيف شـــومبيتر. ولعـــل هـــذا الاقتصادي يعرفه دارسو علم الاقتصاد بكتابه الموســـوعي عـــن "تاريخ التحليل الاقتصادي"،[10] والذي جاء في ١٢٠٠ صـــفحة تقـــريبا. علـــى أن هذا الرجل له كتابا آخر أكثر أهمية، بعنوان "الرأســـمالية والاشتراكية والديمقراطية"،[11] ظهرت أولى طبعاته في عام ١٩٤٢. وربمـــا كـــان الـــسبب وراء ظهور هذا الكتاب هو عدم قناعة شـــومبيتر بالحـــل الذي قدمه كينز من وجهة النظر الأخلاقية. فقد أدان شـــومبيتر كـــتاب كينز بعبارات قاطعة، وكان بين أخطاء كينز وعيوبه الأكثر خطورة من وجهة نظر شومبيتر هو إصرار كينز على الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسة العملية.

---

9 Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. New York: Harcourt, Brace.

10 Schumpeter, J. (1994). History of Economic Analysis. London: Routledge.

11 Schumpeter, J. (1994). Capitalism, Socialism and Democracy. London; New York: Routledge.

وفـــي نحـــو ١٢٠ صـــفحة تقريبا، يحاول شومبيتر الإجابة عن الـــسؤال الذي عنون به الفصل الثاني من كتاب الرأسمالية والاشتراكية والديمقـــراطية، وهـــو "هـــل تستطيع الرأسمالية البقاء"؟ ويستهل إجابته بالقـــول: "لا، لا اعتقد أن بإمكانها ذلك". وقد تصدم هذه الإجابة القارئ، إلا أنها قد تكون وسيلة جذابة لإثارة انتباهه. وقد كان غرضه هو تجريد الرأســـمالية لإظهارهـــا بدون رتوش، فيستطيع بذلك شرح كيفية عملها وبـــيان أوجـــه مـــزاياها، حتى يستطيع بعد ذلك أن يفند عيوبها ويظهر عوارها.

لم يكن شومبيتر مثل كارل ماركس ثائرا على الرأسمالية، يتمنى زوالهـــا. بل على العكس من ذلك كان يحب الرأسمالية، ويتمنى معرفة أســـباب ضـــعفها حتـــى يُجنبها مصيرها المحتوم من الانهيار لكي تحل محلهـــا الاشتراكية. لذا فقد كان سائدا لديه أنه إذا كانت الابتكارات هي "الحافـــز الرئيـــسي الذي يدفع عجلة الرأسمالية للدوران"، فإن النهاية قد تأتـــي مـــن اســـتنفاذ الابتكارات الممكنة. وهكذا فإذا كان من المفترض وصـــول التحـــسينات التي يمكن إدخالها على طرق الإنتاج إلى حدودها القـــصوى، ففـــي هـــذه الحالة "لن يكون أمام المنظمين أي شيء لعمله. وهكذا فيكون من المتوقع أن تتقارب الأرباح ومعدلات الفائدة، بل وتصل تدريجـــيا إلى الصفر ... وبذلك فسوف تتلاشى الطبقة البورجوازية التي تعيش على الأرباح والفائدة".

والـــنهاية التـــي يـــصل إليها شومبيتر، هي أن الرأسمالية سوف تتلاشـــى وتـــزول، وأن سبب ذلك يكمن في قوة الرأسمالية نفسها كنظام

إنتاجـــي، يصل بعد فترة إلى غايته في العملية الإنتاجية، بحيث لا يكون هـــناك أي دوافـــع للمنتجين والمنظمين بإنتاج المزيد. وهكذا فكما كانت المقدمة مختلفة بين شومبيتر وماركس، فإن النهاية كذلك مختلفة بينهما. ففـــي حين يرى الأول أن انهيار الرأسمالية يكون بسبب قوتها، نجد أن الثاني يرى أن هذا الانهيار يكون بسبب ضعفها وفشلها.

ويمكن تحديد أهم أفكار شومبيتر في كتاب الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية في النقاط الثلاثة التالية:

أولا: جوهر الرأسمالية هو الابتكار (أو "التدمير الخلاق" على حد قول شـــومبيتر) فـــي قطاعات معينة. وعلى ذلك فإن استخدام بعض أدوات بعينها في التحليل الاقتصادي، مثل تحليل التوازن الساكن والتحلـــيل الكلـــي، من شأنه أن يخفي الحقيقة، بل ويقود لتضليل أساتذة الاقتصاد والطلبة الدارسين له على السواء.

ثانيا: فـــي حـــين أن ثمار الرأسمالية – مثل ثبات اطراد معدلات النمو الاقتـــصادي – يصعب رؤيتها مباشرة، حيث لا يظهر أثرها إلا فـــي الأجـــل الطويل. إلا أن عيوبها، مثل عدم المساواة أو غلبة الاحـــتكارات علـــى النـــشاط الاقتـــصادي، تكون قصيرة الأجل وواضحة للعيان.

ثالثا: من الخطر للغاية بالنسبة للاقتصاديين أن يقدموا وصفات "عامة". وذلك نظرا لتمتع الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بالتغير المستمر.

وهكـــذا لم يقتنع شومبيتر بتفسير ماركس لانهيار الرأسمالية من خـــلال نظرية الاستغلال، والتي مفادها أن أرباب الأعمال يعملون على وجـــود مخزون من العمالة بحيث يؤدي هذا المخزون إلى الحفاظ على مـــستوى الدخـــول منخفضا عند حد الكفاف. بل ويعتقد شومبيتر أن هذا التفسير قد دحضته التجربة العملية.

وفـــي الطـــبعات اللاحقـــة من الكتاب، ظهر ملحق يحمل عنوان "الطـــريق إلـــى الاشـــتراكية".[١٢] وهو جزء صغير لم تتجاوز صفحاته الإحـــدى عـــشرة صـــفحة. وهـــو عبارة عن خطاب ألقاه شومبيتر أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية في نيويورك في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٩، أي بعـــد ظهـــور الكتاب بسبعة أعوام. وفي هذا البحث يتحدث شومبيتر بـــصراحة عـــن التداعـــيات الاجتماعـــية للرأسمالية، فيقول: "لا تعني الرأســـمالية مجـــرد احتمال قيام إحدى ربات البيوت بالتأثير في عملية الإنتاج من خلال الاختيار بين شراء البسلة أو اللوبيا، أو احتمال اختيار أحـــد الشباب فيما بين ما إذا كان يريد العمل في أحد المصانع أو إحدى المـــزارع، أو أن مديـــري المـــشروعات لديهم بعض القدرة على اتخاذ القـــرارات بشأن ماذا سينتجونه وكيف – بل تعني وجود نظام من القيم، أو السلوك تجاه الحياة، أو حضارة: حضارة عدم المساواة وزيادة حظوظ بعض الأسر ... ولكنها حضارة سرعان ما تزول وتنتهي".

لا غـــرابة إذن أن نعـــرف لماذا وجدت كتابات كينز طريقها إلى الشهرة الواسعة، في حين أن آراء شومبيتر لم تلق مثل هذا النجاح، على

---

12 Ibid.

الـــرغم مـــن أن آراء الأخيـــر لـــم ينقصها الحجة والقوة. ولعل السبب الرئيـــسي وراء ذلك أن آراء شومبيتر كانت ترى ضرورة وجود نزعة أخلاقـــية تحكم إطار عمل الرأسمالية، وأنه إذا سقط الإطار النظري لهذه النظـــرية فلابد أن تختفي تلك النظرية بأسرها من التطبيق، وهي الأمور التـــي لـــم يحفل بها كينز على الإطلاق. فلم يكن يهم كينز كثيرا الإطار النظـــري الـــذي تقـــوم عليه الرأسمالية، بقدر ما كان يهمه استمرارها وبقائها.

وهكذا يمكن القول إن الأزمة المالية الحالية التي عصفت بأسواق الـــدول الرأســـمالية تقوّض مرة أخرى الأساس النظري الذي تقوم عليه الرأســـمالية. فإذا كان أساس الرأسمالية هو إطلاق "اليد الخفية" لكي تقوم الأســـواق بعملها، فإن قيام حكومات الدول المتضررة من الأزمة المالية الحالـــية بالـــتدخل في اقتصادها على نحو ما حدث قد كشف عوار هذه الأسس وعدم صلاحيتها أو قابليتها للتطبيق.

ولكـــن كـــل هـــذا لا يعني فناء الرأسمالية أو زوالها. وتلك هي المفارقـــة الكبـــرى فـــي الأمر. فإذا كانت الرأسمالية نظريا قد تقوّضت أركانها، فليس معنى هذا زوالها من "التطبيق الفعلي". وهذا ما يعني أن يظـــل نوع ما من "الرأسمالية المكيافيلية"– إذا جاز لنا إطلاق هذا الاسم عليها – على أرض الواقع. فالغاية – التي هي ضرورة بقاء الرأسمالية واســـتمرارها – تبـــرر الوســـيلة – التـــي هي تدخل الدولة في النشاط الاقتـــصادي. وهـــذا دائما ما يفسر استمرار بقاء الرأسمالية على أرض

الواقع، على الرغم من تهاوي الإطار النظري الذي يحكم وجودها. وهو ما رفضه شومبيتر وقلة من كبار الاقتصاديين من قبل.

ومع تهاوي الإطار النظري للرأسمالية العالمية، يتصدع كذلك البنيان الفلسفي الذي كان يحكم هذا الإطار، ألا وهو "الليبرالية الجديدة". والليبرالية الجديدة neo-liberalism، وفقا لتعريف إليزابيث مارتينز Elizabeth Martinez وأرنولدو جارسيا Arnoldo Garcia في الورقة البحثية المعنونة: " ما هي الليبرالية الجديدة "[١٣]، هي مجموعة من السياسات "الاقتصادية" التي صبغت شكل العالم على مدار الأربعين عاما الماضية تقريبا (منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي أو قبل ذلك بقليل). ولعل من أهم آثار انتشار هذا المفهوم على المستوى العالمي هو ما حدث من فجوات كبيرة تفصل ما بين الأغنياء والفقراء، حيث ازداد الأغنياء ثراء وازداد الفقراء فقرا.[١٤]

وإذا كان وصف الليبرالية بالجديدة يوحي بأننا نتكلم عن شيء جديد قد أضيف إليها، فيحسن بنا أولا أن نتكلم عن الليبرالية "القديمة" أو ما اصطلح عليه بالليبرالية liberalism. ذلك أن الليبرالية الجديدة تعتبر

---

13 Martinez, Elizabeth & Garcia, Arnoldo. (2000). What is "Neo-Liberalism?": A Brief Definition.

14 يجب أن يكون واضحا أن مصطلح " الليبرالية " له استخدام خاص في الولايات المتحدة. فإذا كان هذا المصطلح من وجهة النظر الاقتصادية يعني نفس المفهوم في جميع دول العالم تقريبا، إلا أنه في الولايات المتحدة كانت الليبرالية السياسية عبارة عن إستراتيجية تهدف لمنع الصراع الاجتماعي. ولقد تم تسويق هذا المصطلح إلى الفقراء وصغار العاملين على أنه برنامج مستمر بالمقارنة بأفكار المحافظين conservatives أو الجناح اليميني. ومن هذا المنظور تختلف الليبرالية الاقتصادية عن ذلك تماما.

نفسها وريثة الليبرالية، وهي العقيدة الاقتصادية التي سادت الفكر الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين. وقد حازت المدرسة الليبرالية في الاقتصاد شهرتها بانتشار أفكار الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي ظهر إلى الوجود في عام ١٧٧٦.[١٥] لقد دافع هو ومن تابعه من أنصار المدرسة الكلاسيكية عن إلغاء تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية، وطالبوا بإزالة جميع الحواجز. فنادوا بعدم وضع القيود على التصنيع، وعدم وضع الحواجز أمام التجارة، وعدم فرض التعريفات الجمركية. فمن وجهة نظرهم، كانت حرية التجارة هي أفضل السبل التي يسلكها اقتصاد دولة معينة لكي تتقدم. وحيث كانت هذه الأفكار "متحررة" من أي قيود، فقد جاء اسم المدرسة من ذلك، حيث أُطلق عليها الليبرالية بمعنى "المتحررة". وقد أدى هذا المذهب الذي يُعظّم الاتجاه الفردي إلى تشجيع المشروعات على أن تظل حرة والمنافسة على أن تظل حرة – وهو ما أدى لترسيخ مفهوم حرية الرأسماليين في تحقيق أرباح هائلة كيفما يريدون.

ويرى الليبراليون الجدد أن تلك الفترة الأخيرة (أي من أوائل الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن) هي "العصر الذهبي" golden age للرأسمالية، حيث هبطت ثمار الرخاء على معظم دول العالم تقريبا بسبب عدة عوامل مهمة، تتمثل في: غياب ملكية الدولة، وتنظيم عمليات الصناعة والتمويل، ومرونة أسواق العمل الدولية، وحرية السياسات

---

15 راجع الفصل الأول، ص: ٩.

الاقتصادية الكلية المضادة للتضخم، والتي حافظت المؤسسات على تطبيقها من خلال الالتزام بقاعدة الذهب، وحرية التدفقات الدولية للتجارة ورأس المال.[16]

سادت الأفكار الليبرالية في العالم الغربي طوال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين. ثم حدث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، والذي قاد الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز لوضع نظريته التي قللت من أهمية الليبرالية كأفضل سياسة يجب على الرأسماليين إتباعها. وقال كينز: إن التوظيف الكامل يعتبر شيئا أساسيا لنمو الرأسمالية، ولكن لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لزيادة فرص العمالة. وقد كان لهذه الأفكار تأثيرا كبيرا على الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، حيث صمم على مقتضاها برنامج العهد الجديد New Deal، والذي أدى تطبيقه لإعادة انتخابه أربع مرات متتالية ليظل في رئاسة البلاد حتى نهاية حياته، وليصبح الرئيس الأمريكي الوحيد الذي يحكم الولايات المتحدة لمدة اثني عشر عاما بسبب استثناء الشعب الأمريكي له، وذلك لما قام به من إصلاح الاقتصاد الأمريكي وإنقاذه من الركود. ومن هنا بدأت الأفكار التي تنادي بوجوب أن تلعب الدولة دورا ما في الاقتصاد لضمان تحقيق النفع العام لجميع المواطنين – بدأت تلقى قبولا عاما بين الناس.

---

16 وليس هنا مجال الرد على كل هذه الحجج، فلعلنا نفرد مقالا خاصا لذلك، ولكني أحاول فقط استعراض تطور الفكر الليبرالي الذي ظل سائدا خلال الفترة المذكورة حتى وصل إلى ذروته خلال الفترة الراهنة.

واستمر الأمر على هذا المنوال، إلى أن بدأت الأزمات الرأسمالية في الظهور في الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما أدى لتقليص معدلات الأرباح التي تحققها الشركات المملوكة من كبار الرأسماليين. وهذا ما دفعهم إلى التفكير في إعادة إحياء فكرة الليبرالية الاقتصادية مجددا. وهذا هو ما دفع مصطلح الليبرالية الجديدة للظهور والانتشار. ومع تسارع وتيرة العولمة خلال العقدين الماضيين، اكتسح تيار الليبرالية الجديدة جميع دول العالم، ولم يستطع أي تيار آخر الوقوف أمامه أو التصدي له.

ولقد ظلت الليبرالية الجديدة هي العقيدة الاقتصادية المسيطرة على الفكر الاقتصادي خلال الربع الأخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، أو إن شئنا الدقة حتى ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨. وفي محاولة للعودة بالعالم إلى هذا "العصر الذهبي"، فإن الليبراليين الجدد قد دفعوا دولهم – ومن ثم دول العالم – بشدة نحو تطبيق خطط "إصلاحية" تتكون من برامج واسعة تستهدف:

- خصخصة وحدات القطاع العام.
- إزالة القيود الحكومية.
- الفتح الكامل لأسواق السلع ورأس المال.
- إتباع سياسات اقتصادية كلية متشددة.

وفي الوقت الذي واصلت الليبرالية الجديدة فيه انتشارها في معظم دول العالم، فإن تنفيذها شهد ازدهارا على وجه الخصوص في الدول النامية. ولعل ما جعل هذا الأمر ممكنا، هو أزمة الديون العالمية التي

واجهـــتها معظم الدول النامية في عام ١٩٨٢. فبعد مرور عقد كامل من ازدياد ثقة الدول النامية بنفسها، والذي تجلى في الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد، اغتنم الليبراليون الجدد – الذين اعتلوا سدة الحكم في كبرى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية – أزمة الديون كفرصة لإعادة الـــدول النامية إلى المسار "الصحيح" – من وجهة نظرهم. ونتيجة لذلك، وصلت الشروط المجحفة الهادفة لتغيير سياسات الدول النامية لكي تتبنى إحـــدى صور الليبرالية الجديدة إلى المعونات الثنائية من حكومات الدول المـــتقدمة والقـــروض المشروطة من مؤسسات التمويل الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين).

ولعـــل الأمر المدهش في ذلك هو التحول الهائل الذي طرأ على مهمـــة مؤســـسات الـــتمويل الدولية. فحينما أنشئت هذه المؤسسات وفقا لاتفاقـــية بـــريتون وودز فـــي عام ١٩٤٤، كانت مهمتها الأساسية هي المـــساعدة فـــي مـــنع حـــدوث أي صراعات مستقبلية من خلال توفير الإقـــراض بهـــدف الإنشاء والتنمية، ومن خلال العمل على تخفيف حدة المـــشكلات الطارئة التي قد تصيب موازين مدفوعات الدول الأعضاء. ومـــن هـــنا فلـــم يكن مخولا لهذه المؤسسات ممارسة أية سلطات على القـــرارات الاقتصادية للحكومات الأعضاء، كما أن مهامها لا تشمل أي ترخيص بالتدخل في السياسات الوطنية للدول الأعضاء.

وخلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، كان الضغط من أجل تطبـــيق بـــرامج الإصلاح الليبرالية الجديدة على الدول النامية أشد وطأة

وأوسع نطاقا، على نحو ما أوضحه هاجون تشانج Ha-Joon Chang في كتابه "إعادة التفكير بشأن اقتصاديات التنمية ":[١٧]

فـــبادئ ذي بـــدء، فشلت الإصلاحات التي تم تنفيذها في الحقبة السابقة عليها (الثمانينات من القرن الماضي)، فشلت تماما في إحداث أي تغيير في اقتصادات الدول المعنية، مما أدى لزيادة اعتمادها المالي على الدول المتقدمة وعلى مؤسسات التمويل الدولية.

ثانيا: فتح انهيار الشيوعية الباب واسعا أمام مساحة عريضة من دول العـــالم أصـــبحت على استعداد لتنفيذ أكثر الصيغ تطرفا من برامج الإصلاح التي تتبع الليبرالية الجديدة.

ثالثا: أدى بدء منظمة التجارة العالمية في العمل اعتبارا من عام ١٩٩٥ إلـــى مزيد من تقييد قدرات الدول النامية للانحراف عن الأجندة الليبرالية الجديدة.

وأخيـــرا: خـــلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات من القرن الماضـــي، ســـمح الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة – معقـــل الليبرالية الجديدة – والذي تزامن مع الركود النسبي الذي شهدته كل من اليابان وألمانيا، وهما الدولتان اللتان كان يُنظر إليهما على أنهما يمـــثلان البديل عن النظام الأمريكي، سمح ذلك لليبراليين الجدد بالمضي قـــدما مـــن أجـــل تطبيق برامجهم، حيث لم يعد هناك بديلا قائما للنظام الرأسمالي القائم على حرية السوق الذي تبنته الولايات المتحدة.

---

17 Chang, Ha-Joon (Ed.). (2003). Rethinking Development Economics. UK & USA: Anthem Press.

ولعلـــه ليس من قبيل المبالغة القول بأنه إذا قُدر وعاد آدم سميث إلـــى الحـــياة مرة أخرى، ورأى المواقف المتشددة لليبرالية الجديدة، فقد يعتبـــر هـــو بنفـــسه أن ذلـــك خـــروجا عن النص. فعلى الرغم أن من المفتـــرض أن الليبـــرالية الجديدة تستمد أفكارها الأساسية من الليبرالية القديمـــة، إلا أن المغالاة في الاعتقاد بالسوق، أو بالأحرى بقوى السوق، قد أدى في آخر الأمر إلى انفصال هذه القوى عن الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، بحيث أصبحت غاية في حد ذاتها. وهذا هو العامل الرئيسي في التمييز ما بين الليبرالية والليبرالية الجديدة.

وبالطبع فإن من الخطأ وصف التقدم في تطبيق الليبرالية الجديدة في الدول النامية على أنه مجرد فرض من الخارج. ذلك أن الإصلاحات الليبـــرالية الجديـــدة في هذه الدول كان لها مؤيديها من البداية، وبمرور الـــوقت تضاعفت أعدادهم واشتد نفوذهم. ومن ناحية أخرى، نجح عدد متـــزايد من الشركات العاملة في الدول النامية في الحصول على عقود للعمـــل كوسطاء أو مقاولين من الباطن للشركات متعددة الجنسيات التي تقـــع مقارهـــا الرئيسية في الدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت إصـــلاحات الليبـــرالية الجديدة في إيجاد طبقة مهنية جديدة تستمد جزءا كبيـــرا مـــن ثروتها وقوتها من قدرتها على فهم وصياغة المصطلحات الخاصة بالليبرالية الجديدة.

ومـــع تزايد الشكوك في النظام الرأسمالي القائم وإطاره الفكري، اتجه الناخبون في الولايات المتحدة إلى اختيار اتجاه "التغيير" الذي يمثله الـــرئيس "باراك أوباما". ولعل هذا هو ما يؤكده المؤرخون الأمريكيون،

فـيما يعـرف باسم "دورات التاريخ الأمريكي"، حيث يرون أن متوسط عمر المرحلة الواحدة يتراوح ما بين ثلاثين وأربعين عاما.[١٨]

لقـد جـاء انتخاب باراك أوباما ليصبح الرئيس الرابع والأربعين للـولايات المـتحدة الأمريكية بمثابة طوق أمل كبير للشعب الأمريكي. فباختيار أوباما ومعه كونجرس ذو أغلبية ديمقراطية قوية سوف تساعده بقـوة علـى تحقـيق أفكـاره، وضع الأمريكيون نهاية حاسمة لمرحلة تصاعدت فيها ثلاث خرافات واحتلت مكان الصدارة:

- إعـادة صـياغة دور الحكومة: حيث سادت الفكرة التي مفادها أن بالإمكـان قيادة دفة الحكم بنجاح ساحق في الوقت الذي تتخلى فيه الحكومة تماما عن دورها، بحيث يقتصر على توفير خدمات توفير الأمن والعدالة وحسب للمواطنين.[١٩]
- الالتـزام الحرفي بالأيديولوجيات: حيث كان سائدا أنه من الواجب إطلاق "يد" الأسواق لكي تنظم عملها بنفسها، وأن رأسمالية السوق يمكن أن تنجح بدون وجود حكومة قوية تنظم عملها، بهدف تحقيق الـصالح العـام وإعادة توزيع الدخل القومي بهدف ضمان تحقيق أكبر قدر من العدالة. وهو الأمر الذي ثبت فشله أمام حدوث أسوا أزمة مالية شهدها العالم في تاريخه، وهي الأزمة المالية التي يمر بها العالم الآن.

---

18 فـضل مـصطفى النقيب. (نوفمبر ٢٠٠٨). في فهم ما جرى. وجهات نظر. العدد ١١٨.

19 راجـع الجـزء الخاص (بإعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السـوق) ص: ٦٤، حيث بسطنا فيه هذه الفكرة باستفاضة.

- أن النعرات العنصرية هي العنصر الحاسم في آخر الأمر: وأن لها اليد الطولى في تحديد الاختيارات وأنها سببا رئيسيا لاختيار القيادات وتحديد الكفاءات.

وهكذا تغيرت الأمور ... فهذا هو جوهر التغيير الذي كان ينادي به باراك أوباما طوال فترة حملته الانتخابية، وهو أيضا الذي تحدث في أول تصريح له عقب إعلان فوزه بالرئاسة. لم يهتم الأمريكيون كثيرا أمام الاعتبارات الأيديولوجية، بل كان الاختيار هو ما فيه تحقيق المصلحة العامة. هذا هو ما عبر باراك أوباما في معرض تعليقه على اتهام جون ماكين له بأنه "اشتراكي"، ردا على دعوة أوباما "بإعادة توزيع الثروة ". فكان رد أوباما على ذلك هو أن الغالبية العظمى ترغب في إعادة توزيع الثروة إذا كان ذلك يعني توافر مظلة التأمين الصحي والمعاشات ووجود فرص حقيقية في الجامعات للجميع. كما أن الغالبية العظمى ترغب أيضا في قيام الأغنياء بتحمل نصيب أكبر نسبيا من أعباء الضرائب لتمويل كل هذه الأمور.

لقد كان في اعتقاد جون ماكين وسارة بالين[20] أن التلاعب بالألفاظ ذات الطابع الأيديولوجي سوف يجدي في حسم المعركة لمصلحتهما في آخر الأمر. وكانت تحذيراتهما للناخبين من التورط في التصويت لصالح "تيار يمضي باتجاه أقصى يسار السياسة الأمريكية"، أو من فوز "الجناح اليساري للحزب الديمقراطي". ولكن بدا كل ذلك وكأنها

---

20 المرشحة لمنصب نائب رئيس الجمهورية عن الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨.

أشـــياء عفـــا علـــيها الزمن. فلم يعد التمسك بالشعارات يجدي في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم اليوم، بل إن ما يهم الجميع الآن هو تحقيق "الصالح العام وحسب".

وإذا كانت آراء أوباما في هذا الصدد يمكن نعتها بالاشتراكية أو اليسارية، فما الذي يمكن أن نطلقه على ما فعلته إدارة جورج دبليو بوش (بوش الابن) للخروج من الأزمة الطاحنة التي ورّطت الولايات المتحدة فيها العالم الآن؟

ويـــرى المـــراقبون أنه منذ عام ١٩٨٠ والديمقراطيون يحيطون أنفسهم بسياج من الحذر خوفا من الوقوع فريسة لنيران تيار المحافظين. علـــى أن أوبامـــا في هذه المرة لم يلتزم هذا النهج، بل أعلن وبصراحة رفضه لفكرة أن الأمريكيين يختارون ما بين حكومة "أكثر" أو "أقل"، أو مـــا بين حكومة "كبيرة" أو "صغيرة". لذلك كان الأمر واضحا حين قال: "يجـــب أن تعمل حكومتنا لصالحنا، وليس ضدنا. يجب أن تقوم حكومتنا بمساعدتنا، لا أن تسعى على إلحاق الضرر بنا".

من هنا يمكن لنا أن نفهم سر موجات الفرح العارمة التي اجتاحت دول العالم بسبب فوز باراك أوباما بمقعد الرئاسة في الولايات المتحدة. فلـــيس هناك من شك في أن المرحلة القادمة سوف تشهد انحسارا كبيرا فـــي أفكار هذا التيار الليبرالي وتطبيقاته على المستوى العالمي. وتعود فـــيها الأفكـــار المعتدلة التي يسمح فيها للدولة بالقيام بالدور المنوط بها، وأن يعـــود الأمل فيها للفئات المهمشة بأن تأخذ حقوقها في حياة كريمة. ولعل هذا هو سبب فرحة جموع الناس على مستوى العالم الذين أصابتهم

سياســـات الليبـــرالية الجديـــدة بطريقة أو بأخرى. كما أن فداحة الأزمة المالـــية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بشدة، وتسربت من خلاله إلى بقية قطاعات الاقتصاد العالمي، سوف تلقي بظلالها أيضا على وقف المد الليبرالي الجديد – إن لم يكن بسبب خطأ ممارساته، فسيكون ذلك بسبب انشغالهم بترميمه وإصلاحه.

ثانيا: عدم فعالية النظام المؤسسي للاقتصاد العالمي:

مـــع كل أزمة جديدة تضرب الاقتصاد العالمي تتعالى الأصوات مـــن جديـــد بضرورة إلغاء المنظمات الاقتصادية الدولية المهيمنة على الـــنظام الاقتصادي العالمي لكي يحل محلها منظمات أخرى ذات طبيعة مخـــتلفة، أو علـــى الأقـــل إعـــادة صياغة الدور الذي من أجله أنشئت المـــنظمات القائمـــة. وإذا كانـــت إحدى الطرق الشائعة التي سعت بها الحكومات لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية والمالية المتعددة القوميات هي إنشاء المنظمات الدولية التي تتولى القيام بـــذلك الأمـــر وتنـــسيقه فيما بين الدول الأعضاء، إلا أنه غالبا ما كان يـــصاحب ذلك عدم عدالة كبيرة في توزيع الأدوار، أو في هيمنة الدول القـــوية علـــى مقالـــيد إدارة تلك المؤسسات، أو انفراد الولايات المتحدة بتوجيه سياساتها باعتبارها أقوى اقتصادات العالم على الإطلاق.

وإذا ما حاولنا النظر في النظام الاقتصادي العالمي فيما بعد أزمة الكـــساد الكبيـــر وانتهاء الحرب العالمية الثانية، نجد أن أهم ما يميز رد فعل الحكومات تجاه تحديات النظام الجديد وتهديداته هو محاولة التعاون وتنسيق السياسات فيما بين الدول سعيا منها إلى إرساء معالم الاستقرار

فـــي نظام سعر الصرف القديم حتى يمكن تجنب حدوث أزمات مشابهة واسعة النطاق على الصعيد العالمي مرة أخرى.

ولذا فقد لجأت هذه الحكومات إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولـــية سعيا وراء توفير الحلول الملائمة لما قد ينجم من أزمات تهدد مسيرة الاقتصاد العالمي أو تضرب معالم استقراره واحتواء هذه القلاقل فـــورا، وذلك خوفا من أن تؤدي إحدى هذه الأزمات إلى نشوب حروب عالمـــية أخرى إذا ما تمسك طرف معين بوجهة نظره في طريقة إدارة أزمة ما. وبناء على ذلك فقد تم إنشاء كل من:

- **بـــنك التسويات الدولية:** أنشئ في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولـــى والثانـــية بهـــدف دعم التعاون فيما بين البنوك المركزية وتوفير تسهيلات إضافية للعلميات المالية الدولية.
- **صـــندوق النقد الدولي:** أنشئ في عام ١٩٤٤ وفقا لاتفاقية بريتون وودز، وكـــان الهدف الرئيسي من وراء إنشائه هو تحقيق استقرار أسعار الصرف المرتبطة بقاعدة الذهب، ولكن مع مرونة أكبر من القاعدة السائدة.
- **البـــنك الدولي:** أنشئ في عام ١٩٤٤ وفقا لاتفاقية بريتون وودز. وكـــان الهدف الأساسي منه هو إيصال أموال القطاع الخاص إلى المشروعات الاستثمارية التي تضمن النمو والتنمية.
- **مجمـــوعة الـــدول العـــشر:** هي مجموعة الدول التي وافقت على إقـــراض صـــندوق النقد الدولي إذا ما طلب ذلك لزيادة مصادره الإقراضـــية، وقامـــت بناء على ذلك بالتوقيع على الاتفاقية العامة

للإقـــراض General Arrangements to Borrow (GAB).
وتعرف هذه المجموعة أيضا باسم نادي باريس Paris Club.

- **مجمـــوعة الـــدول السبع:** وهي مجموعة غير رسمية تتكون من كبـــرى الـــدول الصناعية، والتي يجتمع زعماؤها بصورة دورية لمناقشة المشكلات والسياسات الاقتصادية.

وفـــي ظل تبني العمل بأفكار كينز، لم تظهر مشكلات اقتصادية كبيـــرة ذات صـــبغة دولـــية. وظـــل العمل على هذا الحال حتى حقبة الثمانيـــنات مـــن القرن الماضي. ولكن قبل ذلك بقليل حدثت ثلاثة أمور ســـاعدت علـــى انتهاء حالة الاستقرار التي سادت الاقتصاد العالمي منذ انتهاء أزمة الكبير. ففي عام ١٩٧١ خرجت الولايات المتحدة على قاعدة الـــذهب، وكـــان هذا ببساطة يعني انتهاء العمل بالنظام الذي أقره نظام بريتون وودز. وكان الأمر الثاني هو إنشاء بورصة شيكاغو للبيع الآجل فـــي عام ١٩٧٢، وكان ذلك هو بداية الاتجاه نحو النمو الضخم للتعامل فـــي المـــشتقات المالـــية. أمـــا الأمر الثالث، فهو قيام البنوك التجارية الأمريكية والأوربية بعولمة عملائها. فقد أتيحت لحكومات الدول النامية مصادر جديدة للتمويل اغترفت منها بلا حساب، وكان نتيجة ذلك حدوث أزمـــة المديونيات الضخمة التي ضربت الاقتصاد العالمي في الثمانينات من القرن الماضي.

وكان ذلك يعني ببساطة أن النظام المؤسسي الذي توطدت أركانه فـــي فترة الأربعينات من القرن الماضي قد فقد المدد النظري الذي كان يحكـــم وجوده. ولكن على الرغم من ذلك، لم يفكر أحد في إنشاء بدائل

لهذا النظام، بالرغم من تعالي الأصوات المنادية بهذا في ذلك الوقت. ثم بـــدأت الأزمـــات المالـــية العالمية في الظهور. وعلى سبيل المثال، فقد ظهـــرت للوجـــود أزمات الديون التي أشرنا إليها سابقا في دول أمريكا اللاتينـــية ودول شرق أوربا، وهي الأزمات التي هددت البنوك التجارية الدولية الكبرى. وفي نهاية عام ١٩٩٤، واجه الاقتصاد المكسيكي أزمة نقدية كبيرة، حيث انخفضت قيمة البيزو انخفاضا شديدا وصل إلى ٥٠% في أسبوع واحد. وفي عام ١٩٩٧، ظهرت أزمة دول جنوب شرق آسيا، والتي أعقبتها أزمة الروبل الروسي في عام ١٩٩٨.

أبـــرزت كل الأزمات التي حدثت في الثمانينات والتسعينات من القـــرن الماضي مدى ضعف النظم المالية القومية، كما أظهرت بالتالي ضـــرورة مشاركة الدول في النظام المالي الدولي ولكن على أسس أكثر عدالـــة. وحـــيث إن الأساس النظري الذي يحكم وجود منظمات التمويل الدولية التي تدير الاقتصاد العالمي كان قد انتهى، فقد كان الأمر يتطلب إما إنشاء منظمات أخرى بديلة تواجه النظام الجديد الذي أخذت ملامحه فـــي التـــشكل أو على الأقل إعادة صياغة دور المنظمات الدولية القائمة بالفعـــل بمـــا يـــتواكب مـــع مجريات الأمور. وحيث لم يحدث أي من الأمـــرين، بسبب عدم رغبة الدول القوية التي تمسك بمقاليد الأمور في تلـــك المؤسسات، حيث لم ترغب هذه الدول في خروج الأمور من بين أيـــديها، فقـــد كـــان من المتوقع إمكان حدوث أزمات كبيرة قد تعصف بالاقتصاد العالمي كله.

ولقـــد وصلت الأزمة المالية العالمية الحالية إلى النقطة التي دعا فيها بعض الزعماء الطموحين إلى التحضير لعقد مؤتمر "بريتون وودز جديد". فما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الدعوة؟ وفقا لما كتبه مارتن وولـــف Martin Wolf فـــي مقاله الاسبوعي بجريدة الفاينانشيال تايمز Financial Times (٢٠٠٨/١١/٥)،[٢١] فـــإن الحاجـــة لانعقـــاد مثل هذا المؤتمر تنبع من عدة أسباب:

أولا: اســـتحكمت حلقات الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي، والتي جاءت إليه من الولايات المتحدة، التي كانت ولازالت أكبر قـــوة مالية في العالم. وإذا كان الكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن الماضي قد صاحبه – بل وأدى إلى استفحاله – فشل دول العالم في إقامة نوع ما من التعاون الاقتصادي فيما بينها في ذلك الوقت لحل الأزمة التي تمسك بخناقها، فإن العالم لا يـــريد تكرار هذه التجربة. لقد قاد الكساد الكبير إلى حدوث ثورة فـــي الفكـــر الاقتـــصادي السائد آنذاك. وكان الهدف المعلن في مفاوضـــات بـــريتون وودز في ذلك الوقت هو "عدم تكرار ذلك الأمر ثانية" Never Again. وإذا كان العالم يمر الآن بأسوأ أزمة مالية تحدث له منذ ذلك الوقت، فإن هذا يعطي المبرر لدول العالم لإقامة مؤتمر آخر على غراره الآن.

ثانيا: لـــيس من الضروري الانتظار إلى أن تسكن العاصفة حتى نعيد التفكير من جديد في أمر انعقاد مثل هذا المؤتمر. فقد انعقد مؤتمر

---

21 Wolf, Martin. Why agreeing a new Bretton Woods is vital and so hard. Financial Times. November 5, 2008.

بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤، حين كانت الحرب العالمية الثانية مازالت مشتعلة لم تضع أوزارها بعد. فإذا كان بقدرة قادة العالم في ذلك الوقت خوض غمار الحرب وإعادة تصميم الاقتصاد العالمي في نفس الوقت، فإن بقدرتنا الآن النضال ضد هذه الأزمة الطارئة وإعادة صياغة شكل ودور المؤسسات الاقتصادية العالمية في نفس الوقت أيضا.

ثالثا: يمر النظام المالي العالمي اليوم بمرحلة اختلال وظيفي dysfunction. وتتضمن أجندة الإصلاح المقترحة الحفاظ على النظام الحر والمفتوح للاقتصاد العالمي الذي يوفر الفرص العديدة لأعضائه. وتتضمن هذه الأجندة أيضا تواصل التعاون فيما بين البلاد وبعضها. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على الدول التي تعنى بشئونها الداخلية وتشجع كل ما هو محلي وتنفر من كل ما هو أجنبي.

رابعا: إن ما يحدث الآن يقع في إطار التقاطع بين الاقتصاد الكلي العالمي (النقود وأسعار الصرف وموازين المدفوعات) والتمويل الدولي (تدفقات رؤوس الأموال والهشاشة المالية والعدوى المالية). ويظل التعاون أمرا حاسما في هذا الصدد. ووفقا لتصريحات البنك الدولي في هذا الصدد: "يجب العمل على تحديث التعددية والأسواق لمواجهة التغيرات الطارئة في الاقتصاد العالمي".

قد يكون ما دفعه مارتن وولف من أسباب لانعقاد المؤتمر صحيحا من وجهة نظره. ولكن كل هذه الأمور قد لا تضمن للمؤتمر

نجاحـــه – إذا انعقـــد. وذلك أن العالم حين ذهب إلى بريتون وودز في الثلاثينـــات مـــن القـــرن الماضـــي، كان هناك إطار نظري أو نظرية اقتـــصادية عمل الجميع على إرساء قواعدها. فقد كان جون مينارد كينز قـــد توصـــل إلى الحل النظري للأزمة الطارئة في ذلك الوقت، ووضع أســـس التعامل معها، ولم يكن متبقيا إلا كيفية تنفيذها فقط. أما في أزمة اليوم، فعلى العكس، لم يتوافر بعد هذا الإطار النظري الذي يمكّن العالم من الخروج منها. ولذلك فإن انعقاد مثل هذا المؤتمر سيضع الحاضرون أمام أحد اختيارين:

- إمـــا تبنـــي العمل بنفس أفكار كينز التي قدمها للعالم في ثلاثينيات القرن الماضي، على الرغم من كونها قد لا تكون مناسبة تماما في هذا الوقت، لاختلاف أسباب الأزمة في كل من المرحلتين.
- وإما عدم الاتفاق على أي شيء على الإطلاق.

كـــذلك فإنـــه مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها وقت انعقـــاد المؤتمر الماضي، كانت ملامح القوة العسكرية والاقتصادية بين دول العـــالم قد تشكلت ووضحت معالمها. فقد آلت زعامة العالم في هذا الـــوقت إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضح ذلك جليا فيما أسفر عـــنه المؤتمـــر مـــن نتائج: فقد قامت كل من وزارة الخزانة البريطانية برئاســـة جـــون مينارد كينز، ووزارة الخزانة الأمريكية برئاسة هاري وايت، بإعداد مقترحات للنظام الجديد، وذلك في الفترة التي سبقت انعقاد اجـــتماعات بريتون وودز. وقد تشابه كلا المشروعين في المبادئ العامة بدرجـــة ملحوظة، وذلك بالرغم من وجود بعض الاختلافات الجوهرية.

وفـــي آخر الأمر توصل كل من الوفدين البريطاني والأمريكي إلى حل وســـط، والذي انحاز بالرغم من ذلك إلى الأفكار الأمريكية بدرجة أكبر عـــن الأفكـــار البـــريطانية. وقد أعلن ذلك فيما بعد في المؤتمر وتمت الموافقة عليه.

أمـــا الآن، فإنـــه على الرغم من قوة الأزمة وشدة وطأتها على الاقتصاد الأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة مازالت متربعة على عرش زعامـــة العـــالم. صـــحيح أن هناك محاولات حثيثة من جانب نيكولاي ساركوزي رئيس فرنسا لخطف الزعامة منها، إلا أن الأمر ما زال بعيدا عن المنال. كما أن الصين، وبالرغم من قوتها الاقتصادية الصاعدة، إلا أنهـــا ما زالت بعيدة تماما أيضا عن ذلك الأمر. وعلى ذلك فإن محاولة عقـــد مؤتمـــر دولي في ذلك الوقت، في ظل أجواء الضباب التي تحيط بمركز القيادة العالمية، قد لا تضمن له تحقيق أي نجاح على الإطلاق.

واقتـــصر رد الفعـــل الدولـــي على الأزمات الخانقة التي أخذت تـــضرب أجـــزاء منه في كل بضعة سنوات – اقتصر رد الفعل الدولي علـــى مجـــرد إنـــشاء عدة مجموعات أو منتديات "لترقيع" النظام القائم وإضفاء مزيد من الشرعية عليه. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب أزمات التـــسعينات، قامت مجموعة الدول السبع بإنشاء منتدى الاستقرار المالي في فبراير ١٩٩٩. كما تم إنشاء مجموعة العشرين في عام ١٩٩٩ أيضا بغرض التشاور بصورة دورية حول النظام الاقتصادي والمالي العالمي والـــسياسات الاقتـــصادية المحفـــزة للنمو. إلى أن حدثت الأزمة المالية

العالمـــية التي ظهرت إلى الوجود رسميا في سبتمبر ٢٠٠٨، وإن كانت للأزمة أسباب أخرى تعود إلى قبل ذلك بعام أو عامين.

ومـــن شـــديد الأســـف أن الاقتـــراح الذي يقدمه روبرت زوليك Robert Zoellick، رئـــيس البنك الدولي، لعلاج هذه الأزمة الحالية هو زيـــادة عـــدد أعضاء مجموعة الدول السبع لكي تصير مجموعة الدول الأربعـــة عـــشرة، بحـــيث تنـــضم إليها كل من روسيا والصين والهند والبـــرازيل والمكسيك والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا، وذلك دون تقديم أي بديل نظري يوجه نحو حل هذه الأزمة من أساسها. وبذلك لا نجد مصر من بين الدول المقترح إدراجها في المجموعة، على الرغم مـــن زيـــارة الـــرئيس المصري حسني مبارك لفرنسا والمباحثات التي أجـــراها مع نظيره الفرنسي ساركوزي، باعتباره رئيسا للاتحاد الأوربي في دورته الحالية، بشأن تعضيد طلب مصر في ذلك الأمر.

وآخـــر الاعتراضات التي تنصب على هذا المؤتمر، هو ما تطلبه الـــدول المـــتقدمة من ضرورة تعاون جميع دول العالم للخروج من هذه الأزمـــة. فإذا كانت الدول المتقدمة هي التي تسببت في حدوث الأزمة، ولم تكن تأبه بأي رأي يصدر من جانب الدول النامية، فلماذا يُطلب الآن مـــن الدول النامية مساعدة الدول المتقدمة للخروج من هذه الأزمة؟ وما هو الذنب الذي جنته الدول النامية لكي يُطلب منها تحمل أعباء سياسات الـــدول المتقدمة؟ وهل لو كان الأمر على عكس ما حدث، بمعنى أنه لو كانـــت الدول النامية هي التي تسببت في حدوث تلك الأزمة، فهل كانت ستتحمل الدول المتقدمة جزءا من الثمن المطلوب دفعه للخروج منها؟

ولـــذا ففي رأيي أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي الآن لن يتمخض عنها أي حل واقعي يبحث في الأسباب الحقيقية للأزمة، بل كل ما سوف تسفر عنه هذه الأزمة هو مجرد تبريرات عامة لمـــا قد حدث، ويترتب عليه إنشاء بعض اللجان أو المنتديات التي تكون مهمـــتها مزيد من إحكام الرقابة على الأسواق العالمية وحركات رؤوس الأموال الدولية ... إلى غير ذلك من أمور ليست لها علاقة من قريب أو بعـــيد بجذور الأزمة. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الفرق الكبير بين أزمـــة الثلاثينات التي عرفت باسم الكساد الكبير والأزمة الحالية هو في وجود الحل النظري. ذلك أن وجود النظرية الاقتصادية التي قدمها جون ميـــنارد كينـــز لتفـــسير حدوث أزمة الكساد الكبير والحلول التي وفرها للخـــروج مـــنها كانت هي السبب الرئيسي وراء انتهاء الأزمة ومعالجة أعراضـــها وإزالة آثارها. وهو الذي أدى أيضا لإقامة مؤسستي بريتون وودز (صـــندوق الـــنقد والبنك الدوليين). أما في أزمة اليوم، فلا يتوافر مـــثل هذا الإطار النظري، وهو الأمر الذي سيجعل علاج الأزمة جذريا ضربا من الخيال.

إننا بحاجة اليوم إلى مؤسسات مالية دولية جديدة، يكون بإمكانها الحد من أضرار العولمة، وتخفيف آثار الأزمات الدولية على أعضائها، والنظـــر في حالة كل دولة على حدة، وليس الإصرار على روشتة ثابتة لا تتناسب مع الظروف الداخلية لكل بلد.

ثالثا: تغيير سياسات التنمية المتبعة:

شـــهد النـــصف الثانـــي من القرن التاسع عشر احتدام الصراع الفكري والأيديولوجي فيما بين أنصار المعسكرين الرأسمالي والشيوعي. فقـــد كانـــت الأمور مستقرة نسبيا للنظام الرأسمالي منذ أن وضع بذرته الاقتصادي الكبير آدم سميث بكتابه الشهير " ثروة الأمم " The Wealth of Nations فـــي عام ١٧٧٦. وقامت دعائم هذا النظام على فكرة ترك الأمـــور على أعنتها لكي تضبط نفسها بنفسها، وعدم تدخل الدولة على الإطـــلاق فـــي النشاط الاقتصادي.[٢٢] ومن هنا كانت السياسات التنموية المتـــبعة هي سياسات ليبرالية تعزز تحرير المعاملات التجارية والمالية والانفتاح على العالم وتحارب الحماية. وما يميز هذه النظرية أنها جاءت لتفـــسر واقعا كان موجودا أو قائما بالفعل، فلم تكن مجرد أفكار نظرية ليس لها أساس على أرض الواقع.

وظلـــت هذه الأفكار سائدة بلا منغص حقيقي يعترض انتشارها، إلـــى أن جـــاء كارل ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بكـــتابه الشهير "رأس المال" Das Capital. والذي بسط فيه نظريته عن الاشـــتراكية التـــي تتطور إلى الشيوعية، وفقا لقوانين التطور التاريخي العـــام. وظلت أفكار ماركس مجرد آراء نظرية بعيدة عن التطبيق، إلى أن قامـــت الثورة البلشفية في روسيا على يد لينين في عام ١٩١٧، لتبدأ ممارســـة دورهـــا في الحياة العملية منذ ذلك الوقت، لتنتقل بعد ذلك إلى

---

22 راجع الفصل الأول، ص: ٩.

الدول التي تبنت النهج الاشتراكي، وغيرها من الدول النامية التي وجدت مصلحتها في تطبيق هذا النظام.

وكانت السياسات التنموية المتبعة تعزز بلا شك حماية الصناعة الوطنية وغلق الأبواب في وجه التجارة الدولية. ومن هنا أعطيت إستراتيجية الإحلال محل الواردات import-substitution strategy أولوية قصوى.

ثم حدث بعد ذلك الكساد الكبير، الذي ضرب النظام الرأسمالي في مقتل، وتوقع الجميع أن أفكار ماركس سوف تثبت صحتها، وأن هذا النظام سوف يختفي من الوجود بفعل عوامل الضعف الكامنة فيه والتي أدت إلى تصدعه بهذا الشكل. وظلت الأمور على هذا المنوال، إلى أن برز إلى الصورة جون مينارد كينز بنظريته عن إصلاح النظام الرأسمالي، وذلك "بتطعيمه" ببعض مبادئ الاشتراكية في صورة تدخل الدولة في بعض أوجه النشاط الاقتصادي لتقويمه وتهذيبه. فزاد تبعا لذلك دور الدولة في السياسة الاقتصادية، وظهرت من ثم "دولة الرفاه" التي لعبت الدولة بمقتضاها دورا كبيرا في رعاية احتياجات مواطنيها وتوفير الحماية لهم.

وكان هذا الحل يعني الانحراف عن الأيديولوجية السائدة، لتصحيح وضع قائم، وبما يخدم هذه الأيديولوجية نفسها ويمنع سقوطها وزوالها. ولكن كان الحل في المقام الأول يوفر علاجا للدول التي تطبق هذا النظام، للخروج من الأزمة التي تمر بها.

وعلى الجانب الآخر، فقد شهد النظام الاشتراكي عيوبا كثيرة عند تطبيقه، إلى أن اعتلى ميخائيل جورباتشوف سُدة الحكم في الاتحاد السوفيتي، معقل النظام الاشتراكي، وبدأ في تطبيق سياساته الإصلاحية التي عُرفت باسم "البيريسترويكا".[٢٣] ولكن ما أن بدأت خطوات الإصلاح تمضي قدما، حتى تهاوى الإطار النظري الذي يحكم هذا النظام، ليسقط النظام بأسره، وتنهار الاشتراكية في عام ١٩٩١، ويثبت خطأ أفكار ماركس التي ظلت سارية قرابة سبعين عام من الزمان.

على أن هناك بعض الدول التي رفضت أن تتخلى عن مبادئ النظام الاشتراكي، ورأت أن هذا النظام يمكن أن يعمل جيدا بعد إدخال بعض الإصلاحات عليه. فكان أن قامت الصين "بتطعيم" هذا النظام ببعض مبادئ نظام السوق، وذلك بتأكيد الدور الأساسي للسوق في تخصيص الموارد، على أن يتم ذلك بتوجيه من السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية)، وبتوجيه من جانب الدولة. وهكذا استمر هذا النظام الجديد في العمل، ليصعد بالصين من مجرد دولة نامية إلى قوة كبيرة تقف على أعتاب تولي زعامة العالم الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، أدى انهيار النظام الاشتراكي كذلك إلى غلو أنصار النظام الرأسمالي في مذهبهم، وطالبوا بالعودة إلى "النقاوة" التي كان عليها من قبل حين وضع آدم سميث وغيره من أنصار المدرسة الكلاسيكية أسسه ومنهجه. ومن هنا فقد ظهرت مجموعة فكرية جديدة

---

23 للوقوف على فهم أكبر لسياسة البيريسترويكا التي اتبعها جورباتشوف في روسيا، راجع: محمد حسن يوسف. **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم**. مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم ١٠١١، بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٩.

عُـرفت باسم "الليبراليين الجدد" new liberals – وفي الواقع صحة هذا الاسـم هـو "الليبراليون المجددون"، لأنهم لم يأتوا بجديد، ولكنهم قاموا بالـتجديد في الفكر القائم وعادوا به إلى أصوله السابقة – نادت بالتخلي تمامـا عـن أفكار كينز، والرجوع إلى الاعتماد التام على قوى السوق، وتقلـيص دور الدولة إلى أضيق الحدود الممكنة ... وظل الحال على ما هـو علـيه، إلى أن حدثت الأزمة العالمية الكبرى التي ضربت النظام الرأسمالي في مقتل، وما زال العالم يعاني من آثارها حتى هذه اللحظة.

ومن المعلوم أنه بحلول أوائل التسعينات من القرن الماضي، اتفق معظـم الاقتصاديين الغربيين بشأن ما هو المطلوب عمله لإنعاش النمو في دول الجنوب. وأطلق على هذه السياسة العامة اسم "إجماع واشنطن" Washington Consensus ، وهـو الاسـم الـذي أطلقـه عليها جون ويليامصون John Williamson.[٢٤] وكان إجماع واشنطن بمثابة رد فعل لعـلاج ما أصاب دول العالم النامي من تراكم الاختلالات في الاقتصاد الكلـي وغيـرها مـن المشكلات التي صاحبت استراتيجيات النمو التي تـصممها الدولـة – علـى حـد رأي الاقتصاديين المشاركين في هذا الإجماع.

وقـد اسـتمد هذا الإجماع اسمه من الدعم الكبير الذي لاقاه من حكـومة الولايات المتحدة (خاصة وزارة الخزانة الأمريكية) وصندوق

---

24 Richards, A. & Waterbury, J. (2008). Re-mixing the Market and the State. In A. Richards & J. Waterbury (Eds.) A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (pp. 228-263). Boulder Colorado: Westview.

الـــنقد والبنك الدوليين، وجميع هذه المؤسسات تقع مراكزها الرئيسية في واشنطن، فمن هنا جاء اسمه. وبالرغم من أن تلك السياسات كانت تمثل تحـــديا كبيرا أمام الحكومات المطلوب منها القيام بتنفيذها، إلا أنها ظلت العقيدة الراسخة لهذه المؤسسات التي لا يمكن لأي أحد أن يحيد عنها قيد أنملة.

وكـــان المفهوم الأساسي الذي يستند إجماع واشنطن إليه هو أن الأســـواق تقود إلى النمو بطريقة أفضل من الدولة. ومن وجهة نظر هذا الإجماع، كان العلاج المقترح للدول التي عانت اقتصاداتها من اختلالات مالـــية مـــن جـــراء تطبيقها لسياسات التصنيع بغرض إحلال الواردات وغيرها من الأزمات الدولية المتعددة التي حدثت في عقد السبعينات من القـــرن الماضـــي (مثل زيادة أسعار البترول، وزيادة أسعار الفائدة على المـــستوى الدولي، والركود الذي أصاب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نحو ما أوضحنا في الفصل الأول) – كان العلاج المقترح هو "التثبيت" على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يعقبه "التكييف الهيكلي" أو الإصـــلاحات علـــى مستوى الاقتصاد الجزئي، مثل تحرير الأسعار وإتباع برامج الخصخصة.

ووضـــع الاقتصاديون المهيمنون على صياغة هذا الإجماع قائمة طويلة بأهم خطوات الإصلاح من وجهة نظرهم، وصل عدد بنودها إلى عشرة. ثم أضيف إلى هذه القائمة عشرة بنود أخرى فيما أطلق عليه "ما بعـــد إجماع واشنطن Post-Washington Consensus – على حد قول

دانـــي رودريك في دراسته عن " إعادة التفكير بشأن سياسات النمو في دول العالم النامي".[٢٥]

وكـــان تنفـــيذ العـــشرين بندا المقترحة مرة واحدة بمثابة انتحار سياســـي لأيـــة حكـــومة تقوم به، حيث إن ذلك يتطلب من هذه الحكومة الدفاع عن جملة من المصالح المتعارضة في نفس الوقت. ولذا فقد كُتب العشرات بل المئات من المقالات والأبحاث عن توقيت وترتيب بنود تلك القائمـــة، ولكن ظل التطبيق الفعلي لهذه القائمة – كما يقول رودريك – هـــو "افعـــل كـــل ما تستطيعه، وبأكبر قدر ممكن، وبالسرعة التي تقدر علـــيها". ولا حـــظ رودريـــك – وبحق – عدم وجود أي تبرير نظري اقتصادي لهذه الممارسات.

ولكن على الرغم من ذلك، ظلت الولايات المتحدة – ومن ورائها مؤسستا بريتون وودز – تفرض هذا النموذج على دول العالم باعتبارها أكبـــر قـــوة سياســـية واقتصادية على مستوى العالم. وسعت من خلال "العـــولمة الاقتـــصادية" إلى إحلال "السوق الحرة العالمية" محل الثقافات والأنظمة الاقتصادية المتعددة التي كان العالم يتسع لها دائما، إذ حاولت دمج هذه الثقافات والأنظمة في سوق حرة عالمية واحدة – على حد قول جون جراي في كتاب "الفجر الكاذب".[٢٦]

---

25 Rodrik, Dani. (2004). Rethinking Growth Policies in the Developing World. Luca d'Angliano Lecture in Development Economics, Turin, Italy, October 8.

26 جـــون جـــراي. الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٠.

وكانـــت الأمـــور تسير على نفس المنوال، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية. فوجدت كبرى الدول الرأسمالية أن "يد السوق" قد أصابها الشلل، لتصاب اقتصاداتها بأسوأ أزمة تحدث على مر التاريخ. وتهاوت النظـــريات المؤيدة لقوى السوق، لنجد في التطبيق الفعلي أن تلك الدول تقوم بعمليات تأميم لبعض البنوك الكبيرة أو دخول الدولة كشريك فيها – وهي الإجراءات الاشتراكية التي طالما حذر إجماع واشنطن دول العالم النامـــي مـــن تنفيذها، ومن المغبة العظيمة التي تترتب على عدم التخلي عنها.

وهكـــذا لـــيس من شك في أن جميع برامج الإصلاح الاقتصادي التـــي أشـــرف علـــى تصميمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين قد وجهـــت جـــل اهتمامها إلى النواحي المالية، ولم توجه أدنى اهتمام إلى القطاعـــات الحقيقـــية إلا فـــي الوثائق التي كانت تصدر عنهما وحسب. وكانـــت هـــذه البـــرامج تولـــي أهمية خاصة نحو استراتيجيات تشجيع الـــصادرات export promotion، بهـــدف دمج الاقتصادات الوطنية في مـــنظومة الاقتـــصاد العالمي، في مقابل التخلي عن إستراتيجية الإحلال محـــل الواردات، التي كانت تهدف أساسا لإقامة صناعات كثيفة وخفيفة متـــنوعة تخـــدم الاقتصادات الوطنية. وكان أهم ما نتج عن ذلك تدهور أوضاع الفقراء على مستوى العالم، وزيادة أعدادهم بدرجة غير مسبوقة مـــن قبل، للدرجة التي أصبحت تنذر بحدوث قلاقل اجتماعية في مناطق كثيرة من العالم.

وبالرغم من كثرة الانتقادات الخاصة بهذا الأمر والتي وجهت إلى تلك البرامج أثناء تنفيذها، إلا أن مصممي السياسات في تلك المؤسستين كانت لهم وجهات نظر مغايرة لذلك، واعتمدوا على نظريات مختلفة لتبرير ما ينادون به. وتمثلت أهم الحجج التي دفعوا بها في تبنيهم للعمل بهذه الأيديولوجيات في نظرية القطرات المتساقطة hypothesis of trickle down.

ووفقا لما يقوله ديبراج راي Debraj Ray في كتابه "اقتصاديات التنمية"،[٢٧]، لم تكن فكرة نظرية القطرات المتساقطة يتم تداولها فيما بين دوائر صانعي القرار في الدول النامية وحسب، بل أيضا في اقتصادات الأسواق الصناعية مثل الولايات المتحدة كذلك. والفكرة بسيطة، ومفادها أنه مع تحقيق معدلات كافية للنمو وقليل من التدخل لتصحيح عدم العدالة في توزيع الدخول، فإن ثمار التنمية سوف تنفذ أو تتساقط في نهاية الأمر إلى الفقراء، حيث سيزيد الطلب على ما يستطيعون تقديمه (والذي هو غالبا العمالة غير الماهرة).

ولسنا بحاجة للقول أن هذا الافتراض كان بعيدا عن التحقيق. ذلك أن الأقرب احتمالا للحدوث دائما أن الأشخاص الأغنياء في أي مجتمع تغلب عليه عدم العدالة في توزيع الدخول يسعون لإدامة وجودهم وأوضاعهم النسبية. ولا يتحقق ذلك بأعمال أحادية مدروسة وحسب (فالأفراد عادة ما يكونون قلة مهما بلغ عددهم للتأثير في أعمال الاقتصاد

---

27 Ray, Debraj. (1998). Development Economics. Princeton, N. J.: Princeton University Press. P: 226.

بأكملـــه). وبدلا من ذلك، فقد يخلق الأغنياء الطلب على المنتجات، ومن ثـــم المـــدخلات، التـــي لا يمكن إلا للأغنياء فقط أن يعرضوها. كما أن الطبقات مرتفعة الدخل في الدول النامية غالبا ما تكون طبقات مسرفة لا تدخـــر ولا تـــستثمر، بـــل تبدد الفوائض التي تتراكم لديها في مصارف اســـتهلاكية لا تفيد المجتمع. وهذا ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في تلك الدول.

وهكذا لم يكتب لمفهوم القطرات المتساقطة الذي تبناه الاقتصاديين الغـــربيين، وعلـــى رأســـهم المسئولين في كل من صندوق النقد والبنك الدوليـــين، الاســـتمرار، حيث كان ميلاده مليئا بالشكوك في فعاليته. ثم جـــاءت الأزمـــة المالية العالمية الراهنة لتذهب بما تبقى من أفكار لهذه النظرية.

إن مـــا يجعـــل الأزمة المالية العالمية الراهنة شديدة الوطأة هو تضمنها لتشابكات عديدة للغاية، والتي لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الحقيقي. وهذا هو ما يفسر فشل العلاج الجزئي في استئصال هذه الأزمة مـــن جذورها، أو بمعنى آخر: هذا ما يفسر عدم نجاح خطط الإنقاذ التي تعهـــدت كبـــرى الدول الرأسمالية بتطبيقها وتريليونات الدولارات التي ألزمت نفسها بضخها في الأسواق – أو على الأقل عدم تأثيرها مباشرة، وذلك في اعتقاد الكثير من الخبراء.

لقـــد قـــام على إرساء الأساس للعولمة الاقتصادية على الصعيد العالمـــي أربعـــة لاعبـــين رئيسيين، هم: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولـــي، والـــشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية (منذ

إنـــشائها مؤخرا). ولم يكن لدى أي من هؤلاء المؤسسات أدنى استعداد لسماع آراء الدول التي يريدون تطبيق برامجهم فيها. وكانت معظم هذه البرامج تصب في مصلحة الأغنياء، ونتج عن ذلك ازدياد معدلات الفقر بشكل غير مسبوق على الصعيد العالمي.

وكـــان أهـــم المبادئ التي دافعت عنها هذه المؤسسات، بمساندة شرســـة مـــن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة، هو مبدأ تحريـــر التجارة. على أن هذه التجارة العالمية كانت دائما غير متناسقة وغير عادلة وتصب في مصلحة الدول الصناعية – وذلك على حد قول جوزيـــف ســـتيجلز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي كان يشغل منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقا. أو على حد قول سكوت مك نيلي مدير مؤسسة سان أن المسألة ستكون في المستقبل هي: إما أن تأكل أو أن تؤكل to have lunch or be lunch.

لقـــد كـــان من أهم نتائج الحركة الأخيرة للعولمة التي بدأت منذ نهايـــة الحـــرب العالمـــية الثانية، وتزايدت وتيرتها منذ ثمانينات القرن الماضـــي – كان من أهم نتائجها زيادة اتجاه الثراء من خلال التعاملات فـــي البوصات المحلية والدولية، وهو ما يطلق عليه financialization، وذلـــك في مقابل ضعف الاتجاه نحو التصنيع industrialization، وهو الاتجاه الذي كان سائدا حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي كأساس لتراكم الثروات.

وعلـــى حد قول جون جراي في كتابه "الفجر الكاذب"،[٢٨] فقد كان مـــن نتيجة تطبيق مبادئ السوق الحرة بصفة عامة زيادة بؤس العمال، حـــيث تطلـــب الأمر تغيير دور النقابات العمالية وإضعافها. وأصبحت ســـوق العمـــل الأمريكية بمثابة النموذج الذي سارت على هديه – أو بعـــبارة أصح الذي فُرض على – جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية. ومن الجدير بالذكر أن سوق العمل الأمريكية تمتاز بعدة خصائص، لعل مـــن أهمهـــا ارتفاع مستوى الحراك فيها، ومرونتها الشديدة في تخفيض الأجور، وقدرتها على تخفيض التكاليف لمصلحة أرباب الأعمال. وهي خـــصائص تـــصب كلهـــا في غير صالح العمال، الذين يمتازون غالبا بمهـــارات محـــدودة تجعلهم يرضون بأقل من الحد الأدنى اللازم لإعالة ذويهـــم. وكانت النصيحة التي أسديت لأفراد الطبقة الوسطى السابقة هي الـــتعامل في الأوراق المالية، نظرا لعدم انتمائهم للعمل في أية شركة أو مؤســـسة بعيـــنها. وكان ذلك بالطبع يعني ضياع هؤلاء الأفراد لدى أية هزة أو أزمة قد تصيب نظام الأوراق المالية، وهي الأمور التي تكررت كثيـــرا خـــلال العشرين عاما الماضية، مما أدى لازدياد البؤس وانتشار الفقر بدرجات كبيرة وغير مسبوقة على مستوى جميع دول العالم.

والدروس المستخلصة من كل ما سبق هي:

- أن الأفكـــار النظـــرية – مهمـــا كانت وجاهتها وقوة منطقها – لا تستطيع الصمود في عالم التطبيق الفعلي، بل لابد أن يضاف إليها من وقت لآخر، لتصحيح مسارها وبما يخدم الدولة التي تطبقها في

---

28 جون جراي. مرجع سبق ذكره.

نهاية الأمر ويؤدي لتحقيق مصالحها. فليس من المعقول أن نعمل على أن تظل النظرية صحيحة لتسقط الدولة. هذا ما حدث في دول العالم الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو ما حدث في الصين في الوقت الراهن.

- وما نستخلصه من الأزمة المالية العالمية الحالية هو انتهاء عصر الأيديولوجيات. فلن تظل الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية حبيسة الإطار الفكري للفكر الرأسمالي، بل سوف تقوم بإدخال الكثير والكثير من التعديلات عليه، بما يواكب مصالحها الخاصة ويؤدي في النهاية لإعادة النظام الرأسمالي نفسه إلى الحياة من جديد.

- وهذا هو الدرس الذي يجب أن تتعلمه جميع الدول النامية. فليست العبرة بتطبيق منهج أيديولوجي معين والتمسك بقواعده، بل الأهم تطبيق النظام الاقتصادي الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والذي يعمل على دخول هذه الدول إلى مصاف الدول المتقدمة.

- إن الأزمة المالية التي ضربت كبرى الاقتصادات الرأسمالية في مقتل، لتفتح الباب الآن واسعا أمام دول العالم النامي في طريقة مفاوضاتها مع المؤسسات الدولية والدول التي تقف ورائها. فعلى الدول النامية أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تطبيق ما يناسبها من سياسات تحقق مصالحها، وعدم التعويل على إتباع منهجية واحدة والتمسك بأصولية اقتصادية لا يمكن الحياد عنها – إذ إن هذه المنهجية والأصولية الرأسمالية قد ثبت فشلها فشلا ذريعا في عقر دارها، كما أن الدول المنادية بالالتزام الحرفي لتطبيقها وإتباع

تعاليمها هي أول من انقلب عليها وتخلت تماما عنها، واتبعت بدلا منها السياسات التي تكفل لها سبل النجاة.

رابعا: إعادة النظر في العلاقة بين دور الدولة وقوى السوق:

على الرغم من أن بيع السلع والخدمات يشكل أساس المجتمع الرأسمالي، إلا أن هناك بعض الحالات التي لا تستطيع الأسواق فيها توفير جميع السلع والخدمات المرغوبة، أو أنها توفر تلك السلع والخدمات بوسائل تؤثر سلبيا على المجتمع ككل. وعلى ذلك فهناك قناعة بين عدد كبير من الاقتصاديين بأن نظام السوق بمفرده لا يمكنه القيام بجميع الوظائف الاقتصادية، بل سيكون مطلوبا التدخل بإحدى أدوات السياسات العامة لتصحيح مسار ذلك النظام وتوجيهه بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع واستكمال ما يوجد به من نقص في بعض المجالات.

ويعتبر فشل السوق market failure، أي عدم قدرة بعض الأسواق غير الخاضعة للرقابة على تخصيص الموارد بكفاءة، أحد النتائج التي تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فحينما تفشل الأسواق في أداء مهمتها، تكون السياسة العامة هي البديل لعلاج هذا القصور وزيادة الكفاءة الاقتصادية. وهناك بعض النظريات والنماذج التي تقصر تدخل الدولة على الحالات التي يحدث فيها فشل للأسواق، وذلك بشرط قيام الحكومات بأداء جيد في تلك الحالات. وتشمل السلع والخدمات التي قد لا توفرها الأسواق بشكل أمثل كل من: التعليم – القانون والنظام العام – الحفاظ على البيئة – الدفاع القومي – الطرق

والكباري – المستشفيات والرعاية الصحية – خدمات الرعاية الاجتماعية – النقل العام ... الخ.

ولكـــي نصل إلى الاستنتاج بأن الأسواق تؤدي عملها بكفاءة، فإن ذلـــك يأتي بعد سلسلة من الافتراضات حول طبيعة عمل تلك الأسواق. فإذا لم تحدث هذه الافتراضات على أرض الواقع، فإن الاستنتاج بكفاءة تـــوازن الـــسوق قـــد يفقد صحته. واستعرض فيما يلي بعض الحالات الـــصريحة التـــي تستدعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتنظيمها وضمان كفاءة إنتاجها وتوزيعها:

أولا: حينما لا تتوافر المنافسة الكاملة في الأسواق. ففي الواقع، عادة ما تكـــون الأسواق بعيدة عن وضع المنافسة الكاملة. فتتميز بعض الأســـواق بوجود بائع واحد أو مشترٍ واحد (أو مجموعة صغيرة مـــنهم)، والذين يكون بقدرتهم التحكم في أسعار السوق. ويطلق علـــى هـــذه القـــدرة علـــى التأثير في الأسعار اسم قوى السوق market power. ويمكـــن لقـــوى السوق أن تجعل الأسواق غير كفـــؤة لأنهـــا تجعـــل السعر والكمية بعيدين عن توازن العرض والطلب.

ثانيا: يفترض التحليل الاقتصادي أن الناتج من تفاعل الأسواق لا يؤثر إلا علـــى البائعين والمشترين في هذا السوق فقط. ولكن في دنيا الواقع، أحيانا تؤثر قرارات البائعين والمشترين على الأفراد الذين لا يـــشاركون في السوق على الإطلاق. والمثال الكلاسيكي على ذلك هو التلوث كناتج للسوق يؤثر على الناس غير المشتركين في تعاملات السوق. ويطلق على هذه الآثار الجانبية اسم الخارجيات

externalities، وتؤثر على الرفاهة في السوق بحيث تجعلها تعتمد على ما هو أكثر من مجرد القيمة التي يحصل عليها المشترون والتكلفة التي يتحملها البائعون. وحيث إن المشترين والبائعين لا يأخذون هذه الآثار الجانبية في الحسبان حينما يتخذون القرار بالكميات التي يستهلكونها أو ينتجونها، لذا فيمكن أن يكون التوازن في السوق غير كفؤ من وجهة نظر المجتمع ككل.

كل الحالات السابقة استدعت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض التنظيم وضمان إنتاج تلك السلع والخدمات بالشكل الأمثل. على أنه يظل السؤال (ماذا يجب على الحكومات عمله؟) يشكل تقريبا محور الجدال المستمر بين الجميع. ويعتبر مدى تدخل الحكومة أحد أهم الانقسامات الأيديولوجية في هذا الشأن. وهنا يمكننا التمييز بين اتجاهين واضحين: أحدهما في أقصى اليمين، يحبذ أن يظل التدخل الحكومي في حدوده الدنيا، ويجادل بضرورة ترك عملية صنع القرارات الاقتصادية للأفراد أنفسهم. والآخر في أقصى اليسار، يحبذ التدخل الحكومي الكامل في الاقتصاد، ويؤمن بأن القرارات والملكية الجماعية وتدخل الدولة هي وحدها الكفيلة بحل المشكلات الاجتماعية وعلاج مظاهر عدم المساواة الكامنة في النظام الرأسمالي.

وخلال القرنين الماضيين، يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية مر بها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

١ـ الدولة الحارسة:

اقتصرت أعمال الدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أعمال الجيش والشرطة والقضاء، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالحارسة. فقد مثلت فترة نهاية القرن الثامن عشر المرحلة الأخيرة من المركنتيلية،٢٩ وهي الفترة التي انخرطت فيها الحكومات بشكل جوهري في تفصيلات الاقتصاد. وتم توجيه القوانين بصفة خاصة لتطوير ثروة وقوة الدولة من خلال تقييد التجارة الخارجية، ولكنها استلزمت كذلك سنُ القوانين الداخلية التي توجهت إلى الأغراض القومية. وكان الهدف العام هو استخدام الحكومة لتحقيق مزيد من الغايات الاقتصادية للدولة. وهكذا كان دور الحكومة في ظل نظام المركنتيلية واسعا وفضفاضا، وبعبارة أخرى كان الجانب السياسي للمجتمع يطغى على الجانب الاقتصادي.

ثم جاء آدم سميث بأفكاره كرد فعل ضد نظرة المركنتيليين للمجتمع، فكان كتابه " ثروة الأمم " أحد أعظم النصوص النظرية وأكثرها تأثيرا، حيث جادل فيه بأهمية تقليل دور الحكومة إلى الحد الأدنى. وهكذا كانت رؤية سميث للحكومة أن تقوم بدور أقل مما كانت تلعبه في ذلك الوقت. ووفقا لآدم سميث، فإن دور الحكومة ينحصر فيما يلي:

١- واجب الدفاع: وهذا هو دور الحكومة دائما، بل لعله السبب الرئيسي وراء وجود الحكومة على الإطلاق.
٢- إرساء نظام قضائي فعال: وهذا الدور يتضمن مجالين رئيسيين:

---

29 راجع الفصل الأول، ص: ٩.

- فمـــن ناحـــية، يعد هذا الدور امتدادا لدور الدفاع ولكن داخل الدولـــة، حيث يحتاج المجتمع لحماية نفسه من هؤلاء الذين لا يرغبون في التقيد بقواعده.
- ومـــن ناحـــية أخرى، يتضمن هذا الدور تعضيد دور السوق. فنظام السوق الحر الذي كان يتبناه سميث يحتاج نظاما قضائيا يـــسمح بتنفيذ العقود ويضمن حقوق الملكية. فبخلاف ذلك لن تتمكن الأسواق من أداء عملها بكفاءة.

٣- توفير السلع العامة: وهذا الدور يعد من أعقد أدوار الحكومة، حيث يعـــد مـــن الصعوبة تحديد السلع التي يمكن أن تندرج تحت مسمى السلع العامة، إلا أنه يمكن حصرها في إقامة البنية الأساسية وتوفير التعليم.

ومن وجهة نظر آدم سميث، فإن الدور المرغوب للحكومة هو أن تظـــل بعـــيدة عن الحياة الاقتصادية كلما كان ذلك ممكنا، وعدم التدخل لأداء أيـــة وظائف تتجاوز تلك الوظائف الثلاث المبررة. ولذلك فإن مبدأ "دعـــه يعمـــل" laissez-faire (أو الاقتصاد المرسل) يعني أن الحكومة يجـــب أن تتخلى عن التدخل في التجارة، وهذا هو بالضبط ما كان يدافع عنه أنصار السوق الحر الأوائل كأفضل وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. ذلك أن عمليات السوق – بنفسها – سوف تقود إلى نتائج كلية أفضل مما يمكن تحقيقه في ظل تدخل الحكومة.

ويعـــد أساس هذه النظرية بالكامل هو نقيض المركنتيلية: فالحياة الاقتـــصادية أكثـــر أهمية من السياسة. فالسياسة والمؤسسات الحكومية ببـــساطة هـــي أقل أهمية من الحافز على تحقيق النفع الذاتي من خلال

انهـــيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. وأدى انهـــيار هذا النموذج للرجوع بقوة إلى نموذج الدولة الحارسة، مع القيام بـــبعض التطويرات عليه، ليظهر نموذج جديد فيما عُرف بنموذج الدولة المنظمة entrepreneur.

٤ـ الدولة المنظمة (المدير):[30]

شـــهدت الفترة من أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضـــي تحولا في هيكل القطاع العام على مستوى العالم، كانت بدايته فـــي الـــدول المـــتقدمة. فقد بدأت الإدارة العامة في التحول تدريجيا من كـــونها نظـــم صـــارمة وهرمية يغلب عليها الطابع البيروقراطي، وهو الوضـــع الذي كان سائدا خلال معظم سنوات القرن العشرين، بدأت في الـــتحول إلـــى نظم أكثر مرونة تعتمد على آليات السوق. ولم يكن هذا التغيير مجرد خطوة إصلاحية أو تغيير في أسلوب الإدارة، بقدر ما كان نابعـــا من التغير الذي طرأ على الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمع وفـــي طبيعة العلاقة السائدة بينها وبين المواطنين. كما أصبح يُنظر إلى الـــنظم التقليدية للإدارة العامة نظرة ازدراء سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، ومن هنا فقد أصبح اعتماد العمل بنظم جديدة للإدارة العامة يعني ظهور نموذج جديد يحكم عمل القطاع العام.

---

30 يعـــتمد هـــذا الجـــزء بشكل كامل على مقال للمؤلف بعنوان: " الحكومة بين اليقظة والتنافـــسية والـــسوق "، منـــشور في مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم: ٢٠٨٨، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢.

وقــد فرض هذا النموذج الجديد تحديا مباشرا لما كان يُنظر إليه فــيما سبق على أنه من المبادئ الأساسية – بل وربما الخالدة – للإدارة العامة.

- **وأول هــذه المــبادئ:** أن الحكومات يجب عليها تنظيم نفسها وفقا لمبادئ الهرمية والبيروقراطية التي شرحها بوضوح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber عند تحليله للنموذج الكلاسيكي للــنظم الإداريــة. وقــد ساد العمل بهذه المبادئ بصفة خاصة في مؤســسات القطــاع العام، على الرغم من تمتعها بالقبول العام بل والتطبيق من جانب بعض المؤسسات الخاصة. وقد كان المفترض أن الالتــزام الدقيق بهذه المبادئ سوف يوفر سبيلا وحيدا لتشغيل المنظمة، هو أفضلها على الإطلاق.
- **وثانــي هــذه المــبادئ،** هــو أنه بمجرد أن تقوم الحكومة بإحدى العمليات، فسوف تصبح موردا مباشرا للسلع والخدمات من خلال التنظيم الإداري. وكان التوريد المباشر هو إجراء التشغيل المعتاد حينئذ من الحكومات.
- **ثالثا:** كان من المفترض إمكان فصل الأمور السياسية والإدارية عن بعضهما البعض. فالإدارة هي عملية تنفيذ القواعد، في حين ينصب اهــتمام السياسة أو الإستراتيجية على إرادة القيادة السياسية. وقد كان هذا مفترضا لضمان تحقق المساءلة.
- **رابعــا:** كــان يُنظــر إلى الإدارة العامة على أنها نوع خاص من الإدارة، ومن ثم تتطلب وجود جهاز بيروقراطي كفء يتم توظيفه مــدى الحــياة، مع القدرة على خدمة أي قيادة سياسية تعتلي قمة

الـــصناعة بهدف ضمان الاحتفاظ بأهم محاور الاقتصاد في أيدي القطاع العـــام، ولكن لم تصمم الولايات المتحدة برنامجا مشابها. وفي الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت معظم الدول الأوربية برامج أكثر وضوحا للرعاية الاجتماعية بهدف تأمين مواطنيهم "من المهد إلى اللحد". فوفرت تلـــك البـــرامج إعانـــات كبيـــرة للبطالة، ونظم شاملة للرعاية الصحية، ومـــساعدات للتعلـــيم، وإعانات اجتماعية استهدفت المحتاجين. كما نما قطاع المشروعات العامة بسرعة كبيرة في أجزاء عديدة من أوربا تحت ضـــغوط الحـــركات الاشـــتراكية، وبهدف عدم وقوع المستهلك فريسة لاستغلال الصناعات الهامة.

ولـــيس هناك من شك في وجود منافع عديدة من برامج الرعاية الاجتماعـــية للطبقات العادية من المجتمع. واستجابة للضغوط الانتخابية، فقـــد وفـــرت الحكـــومات الغـــربية فرصا أكبر في مجال التعليم لجميع المـــستويات، والـــرعاية الـــصحية، كما وفرت مساعدات على الدخول بالنسبة للمتقاعدين أو غير الموظفين، وهو ما يعني اضطراد الزيادة في حجـــم الحكـــومات ونوعيتها على الأقل حتى نهاية السبعينات أو أوائل الثمانيـــنات مـــن القرن الماضي. وبالرغم من ذلك، فلم تكن فكرة دولة الرفاه بمنأى عن الجدال. فهي كانت محاولة لتأكيد الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، ومن ثم فهي كانت مناقضة لنظام الاقتصاد المرسل تماما. ولكن ظهرت على السطح ثلاث مشكلات:

١- كانـــت هناك مشكلة التمويل: فيجب على الحكومة أن تجد الأموال اللازمة لسداد فاتورة برامج الرعاية الصحية، والتي يجب أن تقتطع

فـــي احـــر الأمـــر مـــن الـــضرائب على الثروة التي يقوم النظام الاقتصادي بتجميعها.

٢- وارتـــبط بالنقطة الأولى، أن البرنامج السياسي من هذا النوع اعتمد على الدعم السياسي واسع النطاق من جميع طبقات الشعب، والذي خفـــت وتيرته فيما بعد منذ أواخر السبعينات وطوال الثمانينات من القرن الماضي. فقد أمسكت حكومتي ريجان وتاتشر بمقاليد الأمور فـــي كـــل مـــن الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي، ونشرتا الامـــتعاض في أنحاء المجتمع من حجم الحكومة ومن نوعية الدور المـــنوط بها ومن الاعتماد على أموال الضرائب في تمويل برامج الرعاية الصحية.

٣- أصبحت النظريات الاقتصادية والسياسية التي توفر الخلفية النظرية لدولـــة الـــرفاه أقـــل جاذبية عن ذي قبل. ففي الجانب الاقتصادي، جاءت المدرسة الكلاسيكية الجديدة neo-classical لتتولى الصدارة، ولتنـــشر اعتراضـــاتها علـــى دولـــة الـــرفاه. فقد دافعت المدرسة الكلاســـيكية الجديدة عن العودة إلى مجتمع اقتصادي أكثر ديناميكية يعتمد مرة أخرى على أفكار آدم سميث.

٣ـ الدولة المنتجة (الاشتراكية):

كان من نتائج الثورة البلشفية التي حدثت عام ١٩١٧ في الاتحاد الـــسوفيتي ظهـــور الدولـــة المنتجة، التي تمتلك جزءا كبيرا من وسائل الإنـــتاج، وتقـــوم تـــبعا لذلك بجزء كبير من الناتج القومي. ثم أخذ هذا النموذج في الانتشار فيما عُرف بمجموعة الدول الاشتراكية، وعدد كبير من الدول النامية التي انتهجت هذا النهج. وظل هذا النموذج قائما، حتى

الـــنظام الاقتصادي. ويجب أن تظل الحكومة مجرد داعم لعمل السوق، وأن تتـــصرف طواعية كملاذ أخير. وتكمن أهمية أفكار آدم سميث في اســـتمراريتها بـــصورة فعالـــة حتـــى يومـــنا هذا. ويرى الاقتصاديون النيوكلاســـيكيون أو الليبـــراليون المعاصرون أن آدم سميث هو المحفز الرئيسي لأفكارهم.

٢ـ الدولة المتدخلة (دول الرفاهة):

في القرن التاسع عشر، وبصفة خاصة في بريطانيا، كانت هناك محاولات جادة لإقامة دولة الحد الأدنى من التدخل في النشاط الاقتصادي التـــي نـــادى بها سميث وأتباعه. ومع ذلك، فبالرغم من زيادة مستويات المعيـــشة بصفة عامة في بريطانيا في العصر الفيكتوري، إلا أنه كانت تـــوجد بعض الجوانب السلبية التي لم يمكن تجنبها، مثل استغلال عمالة الأطفال، وعدم توافر المساكن، وتدني خدمات الصحة العامة. وكان ذلك جـــزئيا كـــرد فعل للإفراط في رأسمالية الاقتصاد المرسل، حيث جادل مـــاركس وغيره في منتصف القرن التاسع عشر بوجود تناقضات داخل الـــنظام الرأسمالي، وأن هذه التناقضات تقود حتما إلى استغلال العمال. ومـــع نهايـــة القرن التاسع، بدأت دعائم ما عُرف فيما بعد بدولة الرفاه welfare state فـــي الظهـــور، لكي تقضي على بعض المظاهر السيئة للرأسمالية من خلال إعادة تحمل الدولة لمسئوليتها عن رفاهة مواطنيها.

وعادة ما تعود نشأة دولة الرفاه إلى ألمانيا في عقد الثمانينات من القـــرن التاســـع عشر، حينما رأى المستشار أوتو بسمارك بعض المزايا الانتخابـــية في توسيع نطاق العمل بمزايا التأمينات الاجتماعية. على أن

الدافـــع الرئيسي في ألمانيا كان لمواجهة المخاطر السياسية والاجتماعية التـــي تـــواجه النظام من العمال الاشتراكيين التي كانت في نظر بعض المعاصرين " نذيرا بالثورة والانقلاب ".

ومـمـــا لا شـــك فـــيه وجود مزايا انتخابية في اعتماد العمل بتلك البـــرامج، كما أن اعتماد العمل ببرامج الرعاية الاجتماعية كان مرتبطا بتوســـيع الحقوق الدستورية للمواطنين. وتعالت المخاوف في ذلك الوقت مـــن أن توســـيع نطـــاق التـــصويت يمكن أن ينتج عنه انتخاب أحزاب اشتراكية ذات برامج راديكالية فيما يتعلق بإعادة التوزيع، وهي المخاوف التـــي لـــم يكـــشف عنها جميعا بعد. ولكن كثير من الناس، بما في ذلك الفقراء، يمكن أن يقوموا بالتصويت للأحزاب التي وعدت بتخفيف بعض مـــن متاعـــبهم الاقتصادية بمجرد أن يفوزوا بالانتخابات. وقد أصبحت الوعـــود أو تقـــديم الخـــدمات للعامـــة جزءا هاما من التنافس فيما بين الأحـــزاب. ومنذ ثلاثينات القرن الماضي، ظهرت نظريات كينز لتسمح بـــدور رئيسي للحكومة في إرساء الاستقرار للاقتصاد وعلاج الأمراض الاجتماعية.

وهكـــذا، فبحلول القرن العشرين، كان للعديد من الدول الأوربية بـــرامج ضخمة للرعاية الاجتماعية. على أنه بسبب استمرار سيادة فكر الاقتـــصاد المرسل، فلم يتم تنفيذ أول برنامج في المملكة المتحدة إلا قبل الحرب العالمية الثانية، أما في الولايات المتحدة فلم يتم تنفيذ أي برنامج للـــرعاية الاجتماعـــية فـــيها إلا بعد مجيء روزفلت للسلطة خلال فترة الثلاثيـــنات مـــن القرن الماضي. ثم تبنت المملكة المتحدة برنامجا لتأميم

الـــسلطة علـــى حـــد سواء، بغض النظر عن كونها ذات توجهات يمينية أو يسارية أو وسط.

وقـــد تعرضـــت كل هذه الحقائق للاختبار: فلم يعد توفير السلع والخدمات الحكومية يتم عن طريق الجهاز البيروقراطي فقط. كما قامت الحكـــومات باعـــتماد العمـــل بنظم الإدارة المرنة التي ابتكرها القطاع الخاص. كذلك أصبح بمقدور الحكومات التشغيل بطرق غير مباشرة بدلا من كونها موفر مباشر للسلع والخدمات.

وتتـــزايد الدعـــوات المطالـــبة بتطبيق آليات أفضل للمساءلة يتم تـــشغيل الجهاز البيروقراطي من خلالها بصورة منفصلة عن المجتمع. ولكـــن ضعف الآن تبني وجهة النظر القائلة بضرورة مساندة الظروف غير المعتادة للعمالة. وفي الواقع، بينما تستحق جميع هذه النقاط مناقشة أعمـــق، فـــإن النقطة الرئيسية من هذا النقاش هي بطء حدوث أي تغيير إجمالي في مهام الوظيفة العامة خلال معظم فترات القرن الماضي.

وقـــد شهدت بداية التسعينات من القرن الماضي تدشين الكتابات التـــي تنادي بالبحث عن دور جديد للدولة في النشاط الاقتصادي. ومنذ ذلـــك الحـــين، ظهـــر نموذج جديد لإدارة القطاع العام في معظم الدول المـــتقدمة. وقـــد ظهـــر هذا النموذج الجديد تحت مسميات عديدة، لكن جميعها لها نفس المدلول، ومن ذلك:

- الاعتماد على مبادئ الإدارة العامة الجديدة managerialism.
- الإدارة العامة الجديدة new public management.

- الإدارة المعتمدة على السوق market-based public administration.
- الحكومة "المنظمة"entrepreneurial government.

وركزت هذه النظرة على داخل المنظمة، وتضمنت أن التغييرات الجوهرية مطلوبة، خاصة بالنسبة للعمالة، لكنها لم تشر إلى بعض الخصائص الرئيسية للإدارة العامة الجديدة. ولعل أهم هذه التغييرات هي ما جاء في النظر إلى تجديد دور الحكومة بحيث يصبح مماثلا لدور "المنظم" في النشاط الاقتصادي.

فمن المعلوم أن العنصر الرابع من عناصر الإنتاج هو المنظم Entrepreneur، الذي بدونه لا يمكن لعملية الإنتاج أن تنجح، إذ يقوم المنظم بدور هام في مزج وترتيب العناصر الثلاثة المتبقية – العمل ورأس المال والأرض – معا لتحقيق أقصى إنتاج ممكن من العناصر المتوافرة. فالمنظم وفقا لهذا الدور هو الذي يتحمل المخاطر نتيجة إنشائه للمشروع وقيادته له، ويترتب على هذه المخاطر عدم ضمان عائد ثابت له، وإنما يتمثل دخله في عائد يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، بما في ذلك احتمالات تحمل خسارة.

هذا هو الدور الجديد الذي كان على الحكومة أن تلعبه في فترة العشرين عاما الماضية. فبدءا من أوائل التسعينات من القرن الماضي تعالت الأصوات المنادية بإعادة صياغة دور الحكومة، لكي تقوم بدور مماثل لدور المنظم في عملية الإنتاج الخاص.

ونحاول فيما يلي التعرف على رؤية أوسبورن Osborne وجابلر Gaebler التـــي ناديا بتطبيقها في الولايات المتحدة، اشتقاقا من نظرتهما بـــأن الحكـــومة بحاجـــة "لإعادة صياغة دورها"، وهي النظرة التي قاما بعرضـــها فـــي كـــتابهما الذي لاقى رواجا كبيرا وحقق نسبة هائلة من المبـــيعات بمجـــرد طرحه في الاسوق، والذي يحمل اسم اسم " إعادة اختراع الحكومة ".[٣١]

وفـــي الـــبداية يـــؤكد المـــؤلفان بأنهما يؤمنان بضرورة وجود الحكـــومة، وبأن الحكومة يمكنها أن تؤدي دورا هاما للاقتصاد أكثر مما يمكن للأسواق أن تفعله. إلا أنهما يريان أن الجهاز البيروقراطي لم يعد ضروريا ولا كفؤا، وأنه يجب استخدام الوسائل البديلة لهذا الجهاز، وذلك لمـــا تمـــت ملاحظـــته من فشل المنظمات الحكومية المستمر في تقديم الخـــدمات الأساســـية بأســـلوب كفء أو ديمقراطي. وعلى ذلك فإنهما يحددان برنامجا مكون من عشرة نقاط للحكومة "المنظمة"، علما بأن كل نقطة من هذه النقاط تمثل فصلا مستقلا من فصول الكتاب:

١ـ الحكـومة المحفـزة Catalytic Government: القيادة بدلا من "التجديف" (أو: التوجيه بدلا من تقديم الخدمات):

علـــى الحكـــومة أن تخـــتار بمهارة فيما بين البدائل. فالحكومة المحفزة تفرّق بين القيادة، أو توفير التوجيه والإرشاد، وبين التجديف، أو القـــيام بإنـــتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة. ويعني ذلك أن الإدارة

---

31 Osborne & Gaebler. (1992). Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector. Reading, Mass: Addison-Wesley Pub. Co.

الحكومية تملك المراكب، وتستطيع تسييرها كذلك، ولكن عليها أن تترك مهمة التجديف لغيرها. والحكومات التي بقدرتها التمييز بين الإدارة والتجديف يمكنها الاستفادة من القطاعين الخاص والتطوعي بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني. وهكذا فالقطاع العام يرسم السياسة العامة التي من شأنها وضع خطة تحريك المراكب، بينما يقوم القطاع الخاص بتشغيل هذه المراكب والإسراع بحركتها. ويقدم المؤلفان أمثلة عديدة، مثل: إبرام العقود وتوفير المنح والإعفاءات الضريبية.

والمثال الواضح على هذه الوظيفة هو ما قامت به الحكومة مؤخرا من رفع سعر توريد القمح للمزارعين المحليين حينما ارتفعت أسعاره عالميا، فأدى ذلك لإقبال المزارعين المصريين على زراعته وزيادة المحصول المحلي منه.

٢ـ الحكومة المملوكة للمجتمع Community-Owned Government: التمكين بدلا من تقديم الخدمة:

فالحكومة المملوكة للمجتمع تدفع بتقديم الخدمات بعيدا عن الجهاز البيروقراطي وباتجاه المجتمع، بمعنى أنها تعتمد على الآليات التنافسية لإيصال الخدمات للجماهير. ومضمون ذلك إتاحة فرص مشاركة الجماهير في تقرير الاستفادة مما توفره الحكومة عند اختيار السلع أو الخدمات التي يجدون فيها ما يناسب رغباتهم ويرضي توجهاتهم. والأمثلة تبين كيف أن دخول المجتمعات في الصورة يؤدي لتمكين الناس الذين يعتبرون المتلقين المحتملين للخدمات وتحقيق النتائج بأداء أفضل. ويتم ذلك من خلال الاعتماد على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

المختلفة، والتي تعتبر أكثر التزاما تجاه المواطنين، بل وأكثر معرفة بمشكلاتهم المحلية كما أنها أكثر مرونة وفعالية.

٣ـ الحكومة التنافسية Competitive Government: تشجيع المنافسة في توفير الخدمات:

يعتقد المؤلفان أنه يمكن تحسين كل من نوعية الخدمات الحكومية وتقليل تكلفتها من خلال المنافسة، وليس من خلال إجراءات إعادة التنظيم، كالخصخصة مثلا. فتدشين العمل بالمنافسة لا يعني بالضرورة أن الخدمة ستتحول إلى القطاع الخاص، بل إن الوظيفة الحيوية للمنافسة هي إنهاء الاحتكار الحكومي. فالمنافسة بحد ذاتها مدعاة للإبداع والتطوير، بل وتوفر حافزا قويا لإعادة صياغة دور الحكومات في المجتمع. كما أن المنافسة تعمل على تخفيض التكاليف، وترغم المحتكرين على الاستجابة لطلبات العملاء، وتؤدي لتشجيع التطوير والإبداع، كما تعمل على رفع الروح المعنوية لموظفي الحكومة وإثارة روح التحدي فيهم.

٤ـ الحكومة صاحبة الرسالة Mission-Driven Government: التحول إلى المنظمات التي يحكمها القواعد:

تعبر الرسالة عن الغرض الذي من أجله وُجدت المنظمة والمهمة التي تختص بتنفيذها. فالحكومة التي يدفعها إنجاز رسالة معينة وتحقيق الأهداف تقوم بتحرير نفسها من الداخل، وذلك بإلغاء العديد من قواعدها الداخلية وتبسيط نظمها الإدارية جذريا، مثل نظم الموازنة والتوظيف والمشتريات، الأمر الذي يقود إلى تركيز الجهود ويوفر للقيادة مرونة

الحـــركة والتـــصرف. ويـــتطلب ذلك من كل منظمة حكومية أن تكون واضحة بشأن الرسالة التي وُجدت من أجلها، ثم إطلاق الحرية للمديرين لإيجـــاد أفـــضل الوسائل لإنجاز هذه المهام، في حدود اللوائح القانونية. وعلـــى ذلك فإن تحويل المنظمات الحكومية إلى منظمات صاحبة رسالة يـــتطلب إعادة هيكلة تلك المنظمات، مع الالتزام بميزانيات مرنة يمكنها التجاوب مع الظروف المتغيرة التي يمكن أن تواجه تلك المنظمات.

٥ـ الحكومة المعنية بتحقيق النتائج Result-Oriented Government: وذلك من خلال قياس المخرجات وليس المدخلات:

الحكـــومة المعنـــية بالنتائج تنقل المساءلة من المدخلات إلى المخـــرجات، أو النتائج. فهي تقيس الأداء وتكافئ المنظمات ذات الأداء الجـــيد، ولذلك فهي غالبا ما تحقق أهدافها بل وتزيد عليها. وهذا الاتجاه يعني في محتواه الارتقاء بالعمليات إلى مستوى عالٍ من الأداء. ويؤدي هـــذا الاتجـــاه إلـــى التقليل من الحاجة إلى البيروقراطية والروتين. كما يـــتطلب هذا الدور تطوير العديد من الأساليب الحكومية، كمنح الحوافز لتحقـــيق أهداف أكثر مما يجب، واستحداث نظم لمكافأة فرق العمل بدلا مـــن الاعـــتماد على الحوافز الفردية، والتحول إلى نظم الإدارة بالنتائج وإدارة الجودة الشاملة.

٦ـ الحكومة المعنية بالعملاء (أو التي تسعى لإرضاء العملاء) Customer-Driven Government: الوفاء باحتياجات العملاء وليس الجهاز البيروقراطي:

الحكومة التي تسعى لإرضاء بالعملاء هي تلك التي تبذل الجهد لتحقيق احتياجات العملاء ولإعطاء العملاء حق الاختيار بين المنتجين. فهي تستخدم استطلاعات الرأي ومجموعات الضغط وصناديق الاقتراحات أو الشكاوى والبريد الالكتروني والاتصال المباشر لسماع صوت عملائها ومعرفة آرائهم، وتضع الموارد في أيدي العملاء. إن توفير احتياجات العملاء هو منهج يتسق مع بيئة المنافسة التي ستتزايد وتيرتها في المستقبل، وبدون ذلك فإن المنظمات التي لن تهتم بزبائنها سوف تواجه مخاطر فقدان الدور وأزمات الانكماش. ويعمل هذا الدور الجديد للحكومة على علاج القصور الحالي لمعظم الأجهزة والمصالح الحكومية، التي لا تعرف بالضبط من هم عملاؤها. من هذا المنطلق فإن السمة الجديدة للحكومة هي أنها تتصف بسرعة الاستجابة لاحتياجات عملائها وطلباتهم، بحيث تبدو وكأن عملائها هم الذين يسيّرونها.

٧ـ الحكومة المدارة كمشروع (أو حكومة إدارة الأعمال) Enterprising Government: تحقيق الربح بدلا من الإنفاق:

الحكومة التي تعمل بعقلية المشروع التجاري تشدد على تحقيق الأرباح وليس على إنفاق الأموال. فهي تتقاضى الرسوم من المستخدمين، كما تستخدم الحوافز لتشجيع المديرين على جني الأرباح. فلا يجوز أن يتم التصرف في الموارد، التي هي نادرة، إلا في ظل فكرة

إمكـــان إعـــادة إنتاجها مع تحقيق هامش ربح يمكّن من تأمين استمرار الحكـــومة فـــي أداء وظائفهـــا. فالحكومة التي تعمل بهذه العقلية يمكنها تحقـــيق إيـــرادات تزيد على المطلوب منها من نفقات، وذلك من خلال استثمار ما لديها من موارد. ويدفع على هذا الاتجاه أن الديون الحكومية تمـــثل مصدر تكاليف باهظة على الشعوب، فالحكومة التي تستدين تشبه الشركة التي تستدين، ولذا يكون من الضروري تغيير هذا الاتجاه.

ويعتمد هذا المبدأ على تفعيل حافز الربح لدى الحكومة، وتقاضي رســـوم من المستخدمين، والقيام بالاستثمارات بالاعتماد على الإيرادات المتوقعة، وتحويل المديرين إلى منظمين. ولكن يعاب على هذا الاتجاه – كمـــا هـــو واضـــح – أن الفقراء هم الذين سيتحملون فاتورة تطبيق هذا المـــبدأ. فقد كان الشائع أن الحكومات تقدم خدماتها مجانا للجميع. ولكن عند تقاضي رسوم لقاء توفير هذه الخدمات، دون توفير إجراءات موازية تـــدعم موقـــف الفقـــراء، فـــإن محصلة ذلك أن يزداد وضع الفقراء في المجتمع تدهورا.

٨ـ الحكومة اليقظة Anticipatory Government: الوقاية خير من العلاج:

تـــسعى الحكومة اليقظة لمنع المشاكل بدلا من توزيع الخدمات ثم تـــصحيح ما ينجم عن ذلك من أزمات. فهي تعيد صياغة نظم الموازنة والـــنظم المحاســـبية ونظم المكافآت من أجل توفير حوافز ملائمة. وفي الواقع فإن هذا أمر ينسجم تماما مع فكرة ندرة الموارد البشرية والمادية في المنظمات الحكومية. كذلك فإن فكرة وجوب أن يكون الأداء صحيحا

تتسق تماما مع متطلبات الجودة، وهو ما يؤدي إلى التميز، الذي هو قاعدة الارتكاز في بناء القدرات التنافسية.

٩- الحكومة اللامركزية Decentralized Government: من النظام الهرمي إلى المشاركة والعمل كفريق واحد:

الحكومة اللامركزية تنقل سلطة صنع القرار إلى الأفراد والمنظمات في أسفل النظام الهرمي للمنظمات. فهي تعيد هيكلة المنظمات وتقوم بتمكين الموظفين وخلق شراكات فيما بين العمالة والإدارة. وقد أصبح التوجه إلى اللامركزية أمرا سهل المنال وقابلا للتحقيق بفضل التطور الهائل في نظم المعلوماتية وطرق الاتصال الحديثة وزيادة مستوى كفاءة الموارد البشرية.

وقد قطعت الحكومة شوطا كبيرا في هذا المضمار، إذ تبنت العمل بمبادرة اللامركزية المصرية، حيث يركز هذا المشروع في مرحلته الأولى على ثلاث محافظات استرشادية هي البحيرة وأسيوط وقنا.

١٠- الحكومة المتجهة للسوق Market-Oriented Government: التغيير بالقوة من خلال السوق:

الحكومة المعنية بالسوق تستغل آليات السوق بدلا من البرامج الإدارية لتوفير السلع والخدمات للعامة. فهي تعيد صياغة نفسها من خلال تطبيق الحوافز المعتمدة على السوق. وذلك لأن الاهتمام بعوامل السوق يحقق مزايا كبيرة، فهو يؤدي إلى زيادة المنافسة وتطبيق

اللامركـــزية، كمـــا يتيح للأفراد حرية الاختيار واتخاذ القرارات وربط الأداء بالإنتاج. ومن أمثلة هذا التوجه ما توفره الحكومة الآن من خدمات الكترونية عبر الانترنت لتلبية احتياجات المتعاملين معها بسهولة ويسر.

وهكـــذا نجد أن الفترة الماضية كانت عبارة عن مراحل من الشد والجـــذب فيما بين إطلاق يد الحكومة للتدخل في الأسواق، أو غلّها لكي تتمكن الأسواق من أداء دورها بدون تدخل على الإطلاق. وكانت الفترة الأخيـــرة الـــسابقة على الأزمة المالية مرحلة حاسمة في الانتصار لقوى الـــسوق وتمكيـــنها، مقابـــل غـــلّ يد الدولة تماما من التدخل في النشاط الاقتصادي. على أن حدوث الأزمة المالية وتصاعد وتيرتها سيوقف بلا شـــك هـــذا الاتجاه، ليفسح الطريق مجددا للدولة لكي تلعب دورا مؤثرا، علـــى غـــرار الـــدور الذي كانت تقوم به إبان فترة سيادة نموذج "دولة الرفاه" خلال الثلاثينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي.

ولـــيس من الصحيح أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يأتي بجمـــيع أنـــواع الشرور. لاشك أن التدخل الكامل للدولة في جميع أنواع النـــشاط الاقتـــصادي قـــد أثبت فشله في جميع التجارب التي تمت في الماضـــي، وفشلت معه تجارب التنمية التي تسيطر الدولة عليها. ولكن عـــدم تـــدخل الدولـــة تماما في أي نشاط اقتصادي قد أثبت فشله أيضا، وفـــشلت معه تجارب التنمية التي حاولت أن تتم بدون أي تدخل للدولة. وهـــي التجارب التي وصلتنا واضحة في حالة كل من الصومال وليبريا علـــى ســـبيل المثال. ويظل التوسط في الأمر هو البديل المطلوب، وهو الـــبديل الذي أثبت نجاحه في الدول التي أثبتت نفسها ونجحت في تحقيق

التنمـــية الاقتـــصادية. فليـــست الحكومة الجيدة من قبيل الترف، بل هي ضـــرورة حـــيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما حدث بالفعل خلال تجارب التطور التي حدثت في القرن التاسع عشر، أو معجزات النمو في دول جنوب شرق آسيا خلال ثمانينات القرن الماضي.

ومن ناحية أخرى، فإن تدخل الدولة هو الأمر الذي كان ينادي به معظـــم المفكـــرين الاقتـــصاديين أثناء نمو النموذج الرأسمالي وبدايات تشكله. فنجد كارل بولاني في كتابه "التحول العظيم" يقول: "إن الذي فتح الطـــريق إلى السوق الحرة وأبقاه مفتوحا هو التصاعد الهائل في سياسة التدخل المتواصلة والمخططة والمحكومة مركزيا". وهو ما يبدو واضحا كـــذلك في تعليق أ. ف. دايسي على تجربة "دعه يعمل دعه يمر"، حيث قـــال: "إن المؤمنين بمبدأ (دعه يعمل) تبينوا أنه من أجل بلوغ غاياتهم، كـــان تحسين الجهاز الحكومي وتقويته من الضرورات المطلقة". وهكذا فلـــم يكـــن يتـــصور عدم قيام الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي منذ صـــعود الفكـــر الرأسمالي، وذلك إلى أن أمسك الليبراليون الجدد بمقاليد الأمـــور، فانقلبوا على هذه الآراء تماما، ونعتوا تدخل الدولة بكل قبيح، وعملـــوا على تحجيم دور الدولة إلى أضيق حد ممكن. وهو الأمر الذي نـــص علـــيه " توافـــق واشنطن " صراحة، وأسماه حكومة الحد الأدنى minimal government، والـــذي ظـــن القائمـــون عليه أنه من الممكن تحقـــيق ذلك في نفس الوقت الذي يتحقق فيه مبدأ سيادة الأسواق الحرة. وهـــو ما أثبتت التجربة العملية فشله تماما على نحو ما حدث من نتائج أفـــرزتها الأزمـــة العالمـــية التـــي اكتسحت اعتي الاقتصادات العالمية المتقدمة.

خامسا: إفساح المجال للاعبين جدد لتحديد معالم الاقتصاد العالمي:

كما كان متوقعا، لم تسفر اجتماعات مجموعة العشرين التي انعقدت في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٨ في واشنطن عن شيء ملموس في مواجهة الأزمة المالية العالمية. ولعل أهم ما تمخضت عنه هذه الاجتماعات هو زيادة درجة انعدام الثقة بين الناس، وذلك بعد السقوف العالية التي وضعوها للنتائج التي يمكن تنجم عنها.

على أن العديد من المراقبين يرون أن مجرد انعقاد اجتماعات مجموعة العشرين في ظل أجواء الأزمة المسيطرة يعتبر إنجازا تاريخيا يحسب لهذه المجموعة.[٣٢]

وبعيدا عن هذا الجدل بجدوى المؤتمر أو عدم جدواه، فإن أهم ما نتج عن هذا المؤتمر بالفعل هو أنه يعد بمثابة مؤشر لانتقال مراكز القوى في الاقتصاد العالمي. فوجود دول مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك، يوضح بجلاء أن هذه الدول لابد أن تجني ثمار ما غرسته من بذور التنمية في دولها. على أن وجود دول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، لا يعكس سوى الاعتماد على فوائضها الضخمة في سداد فاتورة الأزمة العالمية الناتجة.

هذا ومن المعلوم أنه قد تم إنشاء مجموعة العشرين في عام ١٩٩٩ بغرض التشاور بصورة دورية حول النظام الاقتصادي والمالي العالمي والسياسات الاقتصادية المحفزة للنمو. وتضم مجموعة العشرين

---

32 ممن هم على هذا الرأي: جريدة الفاينانشيال تايمز. راجع افتتاحية عددها الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨.

وزراء مالـــية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة من الدول المتقدمة، وكبـــرى الـــدول الصاعدة. فتضم قادة الدول الصناعية الثماني الكبرى، وهـــي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، والـــيابان، وكـــندا، وروسيا. بالإضافة إلى إحدى عشرة دولة من الدول الناشـــئة والـــصاعدة، وهـــي: الـــصين، والهند، والبرازيل، والمكسيك، والمملكـــة العـــربية الـــسعودية، وجـــنوب إفريقيا، واستراليا، وتركيا، والأرجنتين، واندونيسيا، وكوريا الجنوبية. والعضو العشرون هو الاتحاد الأوربي.

وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن المجموعة تحديدا لأسباب الأزمـــة، تمـــثل في الاعتراف بفشل النظام المالي العالمي بالإضافة إلى الأخطـــاء التي صاحبت تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية. وعما يجب أن يتم عمله لمواجهة هذه الأزمة، أكد البيان على أمرين:

- **الأول**: القـــيام بإجـــراء قوي وجماعي لحث الاقتصاد العالمي على الخروج من محنته،
- **والثاني**: ترميم الاقتصاد المفتوح الذي تعتمد عليه جميع دول العالم.

والقـــراءة المتأنـــية لخطـــة العمل المقترحة، تعني أن مجموعة العشرين تطالب دول العالم، فقيرها وغنيها، بالمشاركة في حل الأزمة. وقـــد يكـــون ذلـــك مقبولا من الدول الغنية، التي ورّطت العالم في هذه الأزمة. أما الدول الفقيرة، فكيف تشارك في حل أزمة أصابتها في مقتل، ولـــم يكـــن لها يد في حدوثها؟ كذلك فإن "ترميم الاقتصاد المفتوح" يعني

بوضوح الاستمرار في سياسة العولمة بكل ما شابهها من أخطاء، وبكل ما يحيط بها من مثالب.

ولعل توقيت انعقاد هذا المؤتمر هو الذي أدى لهذه النتيجة المتواضعة لما تمخض عنه من اقتراحات. ذلك أن انعقاد المؤتمر في نهاية فترة ولاية الرئيس الأمريكي بوش الابن كان يعني بجلاء عدم قدرته على اتخاذ أي إجراء فعال في مواجهة الأزمة، مفضلا تأجيل هذا الإجراء لخلفه المنتخب باراك أوباما، الذي سيتولى السلطة في ٢٠ من شهر يناير ٢٠٠٩. ويتضح ذلك جليا حتى من تحديد موعد الاجتماع القادم للمجموعة، والذي تحدد له نهاية شهر مارس أو بداية شهر ابريل من عام ٢٠٠٩، أي بعد استقرار أوباما في مقعده بفترة كافية.

لاشك إذن أن هذه الأزمة سوف تسهم في إعادة صياغة شكل العالم، من نظام تسيطر عليه دولة واحدة وتنفرد بالتحكم في آلياته ومعطياته، إلى نظام متعدد القوى، حتى ولو كانت هذه القوى في بدايات طور التشكل. ولا شك أن هذه الرسالة التي أرادت كل من فرنسا والمملكة المتحدة أن تعطيها للولايات المتحدة من الإصرار على عقد قمة العشرين في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٨.

ويمكن التدليل على القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي من خلال النظر في بيانات الناتج المحلي الإجمالي، وفق الطريقة المسماة تعادل القوى الشرائية Purchase Power Parity (PPP):

جدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول على مستوى العالم وفقا لطريقة تعادل القوى الشرائية

(تريليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من إجمالي العالم
الولايات المتحدة	١٢،٣٩٧	٢٢،٦
الصين	٥،٣٣٣	٩،٧
اليابان	٣،٨٧٠	٧،١
ألمانيا	٢،٥١٠	٤،٦
الهند	٢،٤٣١	٤،٤
المملكة المتحدة	١،٨٨٩	٣،٤
فرنسا	١،٨٦٢	٣،٤
روسيا	١،٦٩٧	٣،١
ايطاليا	١،٦٢٦	٣،٠
البرازيل	١،٥٨٣	٢،٩
اسبانيا	١،١٧٩	٢،٢
المكسيك	١،١٧٣	٢،١
كندا	١،١٣٠	٢،١
كوريا	١،٠٢٧	١،٩
إجمالي العالم	٥٤،٨٣٢	١٠٠،٠

المصدر: محسوب من:

World Bank. (2008). World Development Indicators. April. Washington, DC: the World Bank. PP: 8-10.

ويتضح من الجدول عدة حقائق، منها:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع الصدارة في الاقتصاد العالمي، إذ يشكل ناتجها المحلي الإجمالي نحو ٢٢,٦% من جملة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وأن الفجوة التي تفصلها عن أقرب منافسيها، وهي الصين، ما زالت بعيدة للغاية. ولذلك فحتى لو ترنح الاقتصاد الأمريكي تحت وطأة تأثير الأزمة المالية الحالية، فليس من المتوقع أن يفقد مكان الصدارة.
- أن هناك قوى صاعدة في الاقتصاد العالمي، منها الصين التي تسهم بنحو ٩,٧% من الناتج العالمي، والهند بنسبة ٤,٤%، وروسيا بنسبة ٣,١%.
- لم يعد بالإمكان إغفال قوة هذه الاقتصادات الصاعدة. ذلك أنه يمكن مقارنة بقية الدول الستة الأعضاء في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وهي اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وكندا، حيث تشكل مجتمعة نحو ٢٣,٦% من جملة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بستة من الاقتصادات الصاعدة، وهي الصين والهند وروسيا والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية، حيث تشكل مجتمعة نحو ٢٤,١% من جملة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومن المعلوم أن الدول الأربعة عشرة المذكورة في الجدول تشكل مجتمعة نحو ٧٢،٥% من جملة الناتج العالمي.

المراجع

اولا: باللغة العربية:

١- إبراهيم العيسوي. (ديسمبر ٢٠٠٨). **أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري**. القاهرة: كتاب الأهالي رقم ٨١.

٢- أحمد السيد النجار. (ديسمبر ٢٠٠٨). **الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي**. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

٣- آلان جرينسبان. (٢٠٠٨). **عصر الاضطراب: مغامرات في عالم جديد**. ترجمة: أحمد محمود. القاهرة: دار الشروق.

٤- جوزيف أ. شومبيتر. (٢٠٠٥). **تاريخ التحليل الاقتصادي**. ترجمة: حسن عبد الله بدر. مراجعة: عصام الخفاجي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٥- جوزيف ستجليتز. (٢٠٠٦). **ضحايا العولمة**. ترجمة: لبنى الريدي، تقديم: جلال أمين. القاهرة: دار ميريت.

٦- جون جراي. (٢٠٠٠). **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: مكتبة الشروق.

٧- حازم الببلاوي. **الأزمة المالية العالمية الحالية: محاولة للفهم**. جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٨/١٠/١٥.

٨- رفعت المحجوب. (١٩٧٥). **المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة**. القاهرة: دار النهضة العربية.

٩- سعد الدين مسعد هلالي. (نوفمبر ٢٠٠٨). **الأزمة المالية وحلول إسلامية**. القاهرة: كتاب الجمهورية.
١٠- سلطان أبو علي. (ديسمبر ٢٠٠٨). **الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر**. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢.
١١- عبد الفتاح الجبالي. (نوفمبر ٢٠٠٨). **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري**. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
١٢- فضل مصطفى النقيب. (نوفمبر ٢٠٠٨). **في فهم ما جرى**. وجهات نظر، العدد ١١٨.
١٣- محمد حسن يوسف. (١٩٩٣). **الرأسمالية تجدد نفسها** (عرض كتاب). مجلة العلوم الاجتماعية: المجلد ٢١، العدد ٤/٣.
١٤- محمد حسن يوسف. **المأزق الحالي للرأسمالية العالمية وتهاوي الإطار النظري لها**. مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم ٢٠٨١، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤.
١٥- محمد حسن يوسف. **الحكومة بين اليقظة والتنافسية والسوق**. مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد رقم ٢٠٨٨، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢.
١٦- نزيرة الأفندي. (٢٠٠٨). **الأزمات المالية: رؤية مقارنة**. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، يناير. القاهرة: مؤسسة الأهرام.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

17- Abdel-Khalek, Gouda. (June 2003). Bad Policies or Systemic Dysfunction? The Perils of Financial Globalization: A South View. USC CLEO Research Paper no. C03-18.

18- Chang, Ha-Joon (Ed.). (2003). Rethinking Development Economics. UK & USA: Anthem Press.

19- D'Arista, Jane & Griffith-Jones, Stephany. (2008). Agenda and Criteria for Financial Regulatory Reform. The paper is a draft of a chapter in a forthcoming book on the Financial Turmoil, edited by Joseph Stiglitz, Stephany Griffith-Jones and José Antonio Ocampo.

20- Financial Times. World Economy 2008, special report. October 10, 2008.

21- Hughes, Owen. (1994). Public Management and Administration: An Introduction. London: The Macmillan Press Ltd.

22- Laeven, Luc & Valencia, Fabian. (2008). Systemic Banking Crises: A New Database. IMF Working Paper 224. Washington, DC: IMF.

23- Mankiw, N. Gregory. (2007). Principles of Economics. USA: Thomson Higher Education.

24- Martinez, Elizabeth & Garcia, Arnoldo. (2000). What is "Neo-Liberalism?": A Brief Definition. (online). URL: http://www.doublestandards.org/martinez1.html [1/1/2009].

25- Minsky, Hyman. (1992). The Financial Hypothesis. (online). URL: http://www.levy.org/pubs/wp74.pdf [1/1/2009]

26- Osborne, David & Gaebler, Ted. (1992). Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector. Reading, Mass: Addison-Wesley Pub. Co.

27- Ray, Debraj. (1998). Development Economics. Princeton, N. J.: Princeton University Press.

28- Richards, A. & Waterbury, J. (2008). Re-mixing the Market and the State. In A. Richards & J. Waterbury (Eds.) A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (pp. 228-263). Boulder Colorado: Westview.

29- Rodrik, Dani. (2004). Rethinking Growth Policies in the Developing World. Luca d'Angliano Lecture in Development Economics, Turin, Italy, October 8.

30- Rodrik, Dani. (2008). Who Killed Wall Street? (online). URL: http://www.turkishweekly.net/news/60334/who-killed-wall-street-by-dani-rodrik-.html [1/1/2009].

31- Schumpeter, Joseph Alois. (1994). Capitalism, socialism, and democracy. Introduction by: Richard Swedberg. London; New York: Routledge.

32- The Economist. When Fortune Frowned, A special report on the world economy. October 11, 2008.

33- Wolf, Martin. Why agreeing a new Bretton Woods is vital and so hard. Financial Times. November 5, 2008.

34- World Bank. (2008). World Development Indicators. April. Washington, DC: the World Bank.

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٣٩٠٢

المؤلف في سطور

الخبرات العملية

- مدير عام بالمكتب الفني لنائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي.
- عضو مجلس إدارة شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر.
- رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للمترجمين واللغويين (منذ التأسيس وحتى الإشهار). ثم رئيس الهيئة الاستشارية بها.
- مدير مركز التعليم المستمر بالجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب.
- محرر اقتصادي بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) وجريدة الأولى الاقتصادية (التي تصدر بالكويت).
- مدير برنامج الترجمة الذي تنظمه مؤسسة التعليم الأهلي في الكويت بإشراف مركز تعليم الكبار والتعليم المستمر التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة. ومحاضر أساسيات الترجمة بها.

الإصدارات السابقة

- صدر للمؤلف العديد من الكتب والأبحاث المنشورة. ومنها:

  إجراءات محاربة الفقر في مصر - قاموس المصطلحات الاقتصادية - محددات الحوكمة ومعاييرها - ما هو صندوق النقد الدولي؟! - الترجمة ومعاني الكلمات - كيف تترجم؟!

- وللمؤلف كذلك العديد من المقالات المنشورة بالصحف والمجلات. ومنها:

  مجلة الأهرام الاقتصادي. مجلة الرسالة (فصلية محكمة). جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر بالكويت. مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدر بالكويت (فصلية محكمة). علوم الكمبيوتر التي تصدر بليبيا. Kuwait Training Bulletin. مجلة التقدم العلمي التي تصدر بالكويت. وكالة الأنباء الكويتية.

- هذا فضلا عن المئات من المقالات المنشورة على الانترنت.

كما يمكن التواصل مع المؤلف من خلال الكتابة على العناوين التالية:

mohd-youssef@hotmail.com

mohd_youssef@aucegypt.edu